صور

تتأصل المدنية بالوعي

الفنون السورية: صور الواقع وأزمة النخب

قوارب الموت السورية: رحلة قاتلة نحو المجهول

المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية

السنة الثانية / العدد ١١ / أيلول / ٢٠١٤

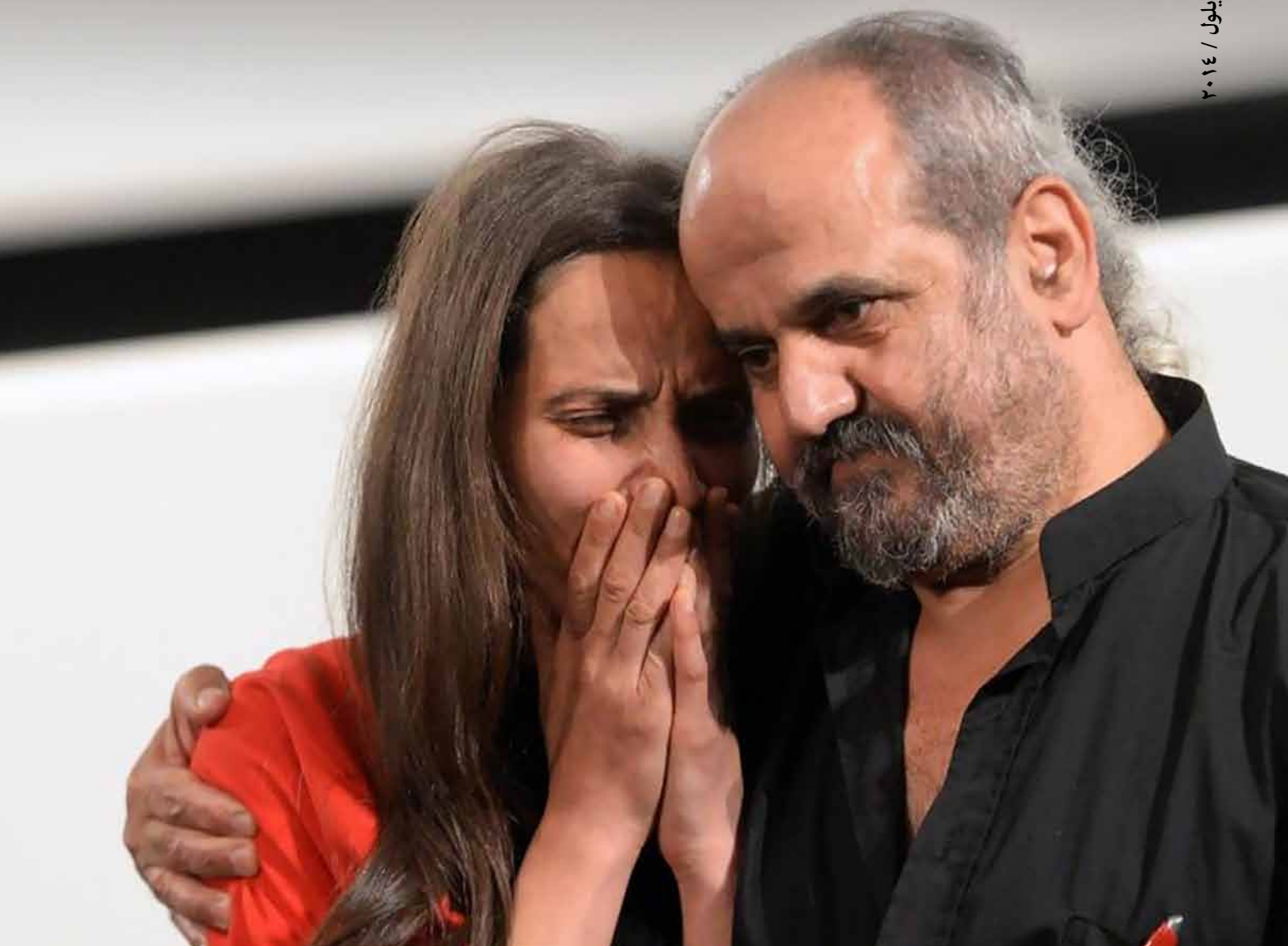

الفهرس

أطباء سوريا: المشردون الذين يستهدفهم الجميع!

مرضى السرطان في سوريا: المعاناة في ظلّ الحرب وغياب الدواء

الجامعات السوريّة: ترتيبٌ متأخّرٌ عالمياً وشهاداتٌ مزوّرة

حوار مع وائل السواح
لا يمكن مطالبة منظمات المجتمع المدني بتحقيق معجزة في سوريا

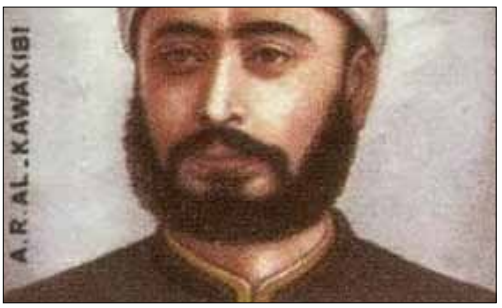

عبد الرحمن الكواكبي: تشريح الاستبداد وتأصيل الحرية

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان أنور العيسى

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

دروس (كوباني/عين عرب) وأسئلة المستقبل

كوباني، أو عين عرب، تلك المدينة السورية ذات الأغلبية الكردية، على الحدود مع تركيا، ترزح اليوم تحت وطأة حرب تدور رحاها منذ أكثر من ثلاث سنوات، تعددت فيها الجبهات العسكرية والسياسية المتصارعة، وتداخلت فيها المصالح والاستراتيجيات الدولية.
هنا لا بد من أن يُطرح السؤال: لماذا كل هذا الإصرار من قبل تنظيم الدولة الاسلامية على السيطرة على هذه المدينة الصغيرة عديمة الموارد، والتي لا أهمية إستراتيجية لها من الناحية العسكرية؟

قد تكون أهمية كوباني/ عين عرب نابعة من كونها أول مدينة تصمد في وجه تنظيم الدولة، مما دفع الرأي العام العالمي لدعمها والوقوف مع مقاومتها، لخشيتهم من وقوع المجازر بحق المدنيين من سكانها، في حال سقوطها بأيدي التنظيم.
وقد يكون لخصوصية وتعقيدات العلاقة بين الدولة التركية والأحزاب السياسية الكردية، وخاصة حزب الاتحاد الديموقراطي، دورٌ كبير في زيادة حدة التجاذبات الإقليمية في تلك البلدة المنكوبة.
كما يجب ألا ننسى أن كوباني/عين عرب، صارت في قلب النقاشات التي تثار حول العلاقة العربية الكردية في سوريا، وباتت المؤشر الأول للتفاعل بين مكونات الشعب السوري، واختباراً كبيراً لمستقبل العيش المشترك في سوريا.
وإذا ما استثنينا البعض من أصحاب النظرة القومية الضيقة الرافضة للآخر، فهناك مزاج عربي عام، يرفض الهجوم على المدينة، تجسد ذلك خاصةً في مشاركة بعض كتائب الجيش الحر في معارك التصدي لتنظيم الدولة، عبر غرفة عمليات «بركان الفرات» .
مأساة كوباني/عين عرب ينبغي لها أن تجمع السوريين عربا وكرداً، للبدء بفتح النقاشات والحوارات، بهدف التفاهم حول جملة من المشكلات المستعصية العالقة بين الطرفين. فهذه المشكلات التي تم توريثها من قبل الحكومات السابقة، يجب أن توضع على طاولة البحث والنقاش، وتشارك في بحثها منظمات المجتمع المدني والأحزاب والشخصيات الفاعلة على المستوى الثقافي والاجتماعي، لتقريب وجهات النظر، وإيجاد حلول مستدامة، تحول دون تقسيم المنطقة، وإلا سنكون أمام نتائج كارثية، قد تفتح أبواب الحرب الأهلية، خاصة أن بعض الدول الإقليمية تتلاعب بهذا الملف، وتحاول جهدها لخلق الشقاق بين صفوف السوريين.
لقد فتحت معركة كوباني/عين عرب جملة من الملفات العالقة، التي تأجل بحثها طويلاً، مثل ماهية الانتماء القومي، العربي منه والكردي، والتنوع الثقافي والإثني في الهوية السورية، واضطهاد الأقليات ومدى استعداد المجتمع لحمايتها والحفاظ على حقوقها، ودور المرأة في الحرب والسلم، خاصة بعدما أصبحت صورة المقاتلات الكرديات نموذجاً محلياً، بل وحتى عالمياً، يكسر الصورة النمطية للمرأة الشرقية. بالإضافة لدور الدين كمرجعية ثقافية، ومدى تماسه أو تعارضه مع الانتماءات القومية والاجتماعية الأخرى. فضلاً عن مخاطر التطرف الديني، وبدء نفور المجتمعات التقليدية من مظاهره وعواقبه، وأخيراً وليس آخراً جوهر الكيان السوري نفسه: على أي أساس يقوم وما هي فرصه في الاستمرار؟
كل هذه الملفات ستحضر بقوة في الأيام والسنوات القادمة، وسيكون لها دور محوري في صياغة المستقبل، لكن الغريب في الأمر هو غياب صوت منظمات المجتمع المدني، التي يفترض أن تكون حاضرة بقوة مع المواطن السوري، خاصة في مثل هذه الظروف القاسية، وأمام كل تلك التحديات التي تدخل في صلب عمل واختصاص هذه المنظمات.

توجد اليوم فرصة تاريخية في البلاد، لخلق إجماع وطني، على أساس محاربة الاستبداد والتطرف، وتفهم الحقوق الثقافية والسياسية، لكل مكونات الشعب السوري، وإذا لم تعمل منظمات المجتمع المدني على استغلال هذه الفرصة، وبناء جسور التواصل، والعمل بين الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيراً وتأثراً، فإنها ستفقد مبرر وجودها، وسيكون من حق الشعب السوري مستقبلاً محاسبتها على تقاعسها في القيام بدورها.

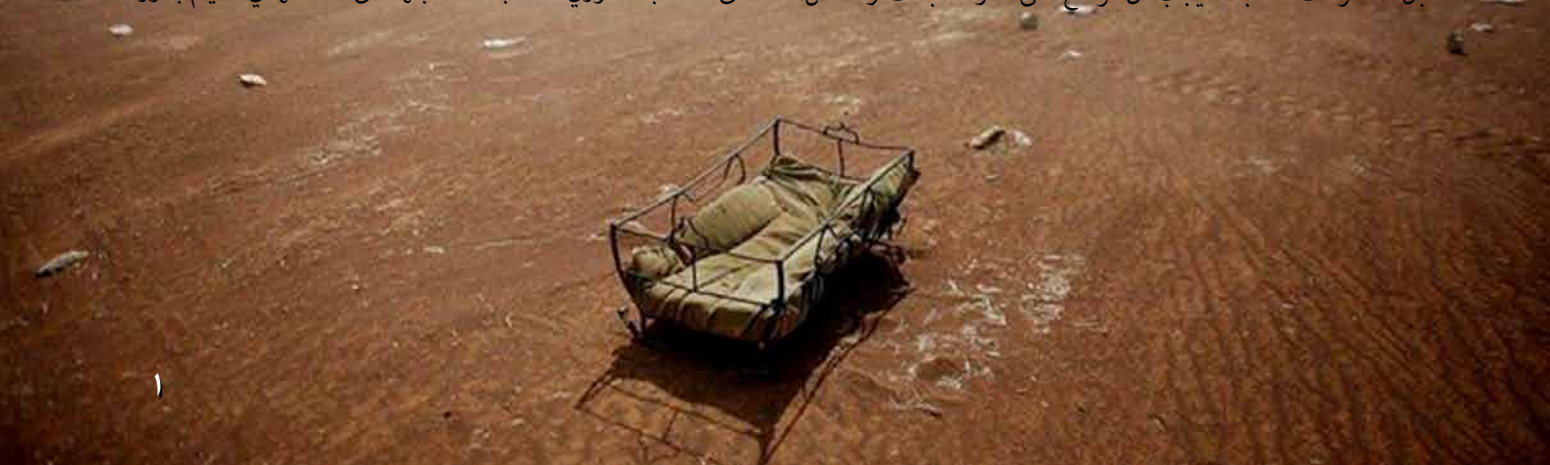

الفنون السورية: صور الواقع وأزمة النخب

السينما الوثائقيّة السوريّة الجديدة: ثورة الصورة على الأنظمة والقوالب

لراس سيتو

الدراما السوريّة: تقدّمٌ متعثّرٌ ومراوحةٌ في المكان

جوان بركات

المسرح السوري في الشتات: عروض بعناصر بديلة

مانيا نقوزي

السينما الوثائقيّة السوريّة الجديدة: ثورة الصورة على الأنظمة والقوالب

اراس سينو

أربعة أعوام من عمر الثورة السورية، رافقتها، وبشكلٍ واضح، ثورةٌ على الصعيد البصريّ والسمعيّ، كان للسينما فيها الحظّ الأوفر، وبالأخصّ السينما الوثائقية. ولم تكن الثورة في سوريا ثورةً على قوالب النظام فحسب، بل وعلى قواعد الصورة التقليدية نفسها، ما شكّل ثورةً على صعيد سينما الواقع.

في عام 2011، عند بداية الثورة، لعبت أجهزة الهاتف المحمول الدور الأكبر في نقل الحدث-الوثيقة، التي كانت حكراً على إعلام النظام فقط، واضعةً إياها في مكانها السليم، وفي حيّزٍ ديمقراطيٍّ في متناول الجميع، لتصبح المادّة الخام لصناعة أيّ فيلمٍ عن الثورة التي غيّرت وجه الشرق الأوسط برمّته. ولهذا سطع نجم الفيلم التوثيقيّ السوريّ على صعيد المنطقة والعالم.

من أوائل هذه الأفلام فيلمٌ عُرض على التلفزيون الرسميّ الفرنسيّ (فرانس 24)، لتتبعه أفلامٌ على شاشة العربية والجزيرة والـ(بي بي سي) وتلفزيون أورينت. ولكن نقطة التحوّل الكبرى كانت على يد السوريين أنفسهم، عند توجههم لصناعة أفلامٍ عن ثورتهم بإمكانياتهم الذاتية.

من التجارب الرائدة في هذا الاتجاه تجربة (سيماف)، الاسم المستعار لوئام بدرخان، التي وثّقت، منذ بداية الثورة، انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حمص. وفي فيلمها الأوّل، مع المخرجة سارا ونيسي، عن بابا عمرو، المعروض على شاشة "أورينت"، حاولت بدرخان، بكلّ جهدها، إنتاج فيلمٍ احترافيّ. لينطلق المشوار فيما بعد مع نفس المخرجة بفيلمين آخرين، هما: "شارع الموت" و"حمص مقام الشوق"، اللذين عرضا على شاشة "العربية" أكثر من مرّة، وفي مناسباتٍ مختلفة.

ورغم ذلك، لم ترتقِ هذه الأفلام إلى المستوى الأكاديميّ فيما يخصّ الصورة، بل على العكس تماماً، كانت قوة الوثيقة والحدث هي ما رفعها إلى مستوىً سينمائيٍّ مقبول. مع الأخذ بعين الاعتبار التصاق

الحسّ الخبريّ بالعمل السينمائيّ، والذي فُرض من قبل الجهات العارضة دائماً، بالإضافة إلى أن هذه الأفلام قد صُوِّرت وأنتجت في ظروفٍ غير اعتياديةٍ أبداً.

كالعادة، لعب الإنتاج دوراً كبيراً في تغذية هذا التيار المتنامي، فقد كانت الأعمال دائماً تابعةً لجهةٍ ما فرضت، بشكلٍ أو بآخر، شروطاً قسريةً، واضعةً بذلك حدّاً كبيراً لإمكانات المخرجين الشباب. فعلى سبيل المثال، حُدّدت قيمة الفيلم التوثيقيّ، في كلٍّ من تلفزيون "أورينت" والعربية، بسعرٍ مجحفٍ قد لا يتجاوز قيمة راتب موظفٍ بسيطٍ في أحد فروع القناة. في حين كان منتجو الفيلم من الشباب يعانون القصف والقنص والملاحقة من قبل المخابرات السورية

وداعـش، كما في حالة عامر مطر، الشاب السوريّ الذي جهد منذ بداية الثورة لنقل الواقع السوريّ عبر أفلامه.

وفي هذا السياق، كانت أفـلام أبو نضارة تجربةً مميّزةً في أعين الكثير من الصحفيين والنقاد السوريين. على الرغم من أن هذه التجربة، على الصعيد العمليّ، لم تتمتع بمزايا الفيلم التوثيقيّ أكاديمياً، وكانت تقتصر على كمٍّ من الصور والشهادات الشاعرية، في إطار مشهديةٍ غير معالجةٍ في سياقٍ دراميّ.

وبعد دخول رأس المال السوريّ في العملية، لعب تلفزيون "أوريـنـت" دوراً كبيراً في تنشيط العملية الإنتاجية بشكلٍ متسارع ومكثّف، فوصل الإنتاج إلى أربعة أفلام في الشهر الواحد، وهو رقمٌ قياسيٌّ بالمقارنة مع عمليات الإنتاج التي قد تستمرّ لشهورٍ وسنين. والجدير بالذكر هنا أن التجربة لم

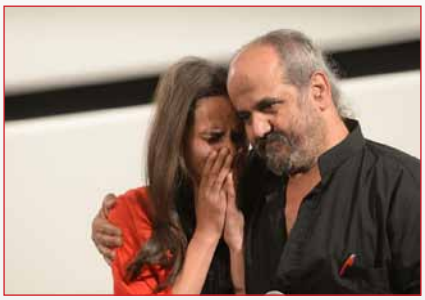

تخلُ من الأعمال الناجحة، التي يُستشهد بها على الساحة الفنية، ولكن الكمّ طغى على الكيف، كما طغى الحسّ الخبريّ على النكهة السينمائية، بالإضافة إلى بيروقراطية العاملين في دوائر الأورينت، والذهنية التي لم تخلُ من الحسّ المناطقيّ و"البعثيّ" في كثيرٍ من الأحيان!

بشكلٍ أو بآخر، فإن البرجوازية الإعلامية السورية المعارضة، والتي كانت سابقاً في كنف النظام، استفادت من موقعها الاستراتيجيّ، الذي أمّن لها طيفاً واسعاً من العلاقات، استطاعت عن طريقه تمويل العديد من الأعمال التي مرّت بمراحل الإنتاج الاعتياديّ لأيّ فيلم، التي تكون باهظة التكلفة عادةً، لتشارك في مهرجاناتٍ عالميةٍ وتأخذ حيّزاً من الصخب الإعلاميّ المترافق بنقدٍ بنّاء، مع تجاهل طريقة التمويل وبناء السيناريو واختيار الأبطال، في كثيرٍ من الأحيان.

من جانبٍ آخـر، كـان لـولادة مؤسّساتٍ جديدةٍ، كمؤسّسة الشارع ومشروع بدايات،

أثرٌ بالغٌ في تنشيط عمليات إنتاج الفيلم التسجيليّ السوريّ، عبر أعمالٍ شبابيةٍ واعدةٍ، غُيّبت إعلامياً، على الرغم من نقائها وحسّها السينمائيّ التسجيليّ الواضح.

ومن أهمّ هذه الأعمال فيلم "حلم الوحوش القوّية" للمخرجة الواعدة لينا العبد، الذي ترصد فيه أحلام الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، ناقلةً ببساطة وبلغة سينمائية شبيهةٍ بلغة الأطفال، أحلام شعبٍ شُرّدَ وظُلم، ولتكون الصورة في المقابل البصريّ هي رسومات الأطفال وتعابير وجوههم البسيطة.

تجاوز الفيلم، على بساطته وقوّته، الكثير من الأفلام الأخرى التي طغى عليها الطابع الصحفيّ، كالعمل المصوّر عن مي سكاف، ليلة خروجها من سوريا، والذي أُطلق عليه اسم فيلم، تجاوزاً لكلّ التصنيفات السينمائية المتفق عليها عالمياً!!

أما في فيلم "ميغ" لثائر السهلي، عن مخيم اليرموك، والذي أنتج أيضاً من قبل بدايات، فإن الحسّ السرديّ، المرافق لترجمةٍ بصريةٍ عفويةٍ وبسيطةٍ، رفع مستوى العمل إلى مستوى أيّ فيلمٍ دراميٍّ عالميٍّ طويلٍ. إذ يشعر المشاهدُ للحظاتٍ أنه في قلب

أُنتجت عشرات الأفلام التي نقلت، بشكلٍ أو بآخر، معاناة الشعب السوريّ، وكان لها شرف المحاولة وشرف الثورة، لا على النظام فحسب، بل على المنظومة السينمائية السورية الموالية له، وعلى ذات العقلية المنهكة للحسّ البصريّ ولغة الصورة، متجاوزةً الكثير من القواعد والقوالب الأكاديمية

أحداث الفيلم، يعيش بين أبطاله ويقاسمهم معاناتهم، ما جعل "ميغ" حقاً فيلماً يرقى إلى مستوى الحدث السوريّ.

هكذا أُنتجت عشرات الأفلام التي نقلت، بشكلٍ أو بآخر، معاناة الشعب السوريّ، ونجحت في بعض من الأحيان وفشلت في أحيانٍ أخرى. وكان لها شرف المحاولة وشرف الثورة، لا على النظام فحسب، بل على المنظومة السينمائية السورية الموالية له، وعلى ذات العقلية المنهكة للحسّ البصريّ ولغة الصورة، متجاوزةً الكثير من القواعد والقوالب الأكاديمية، لتخفق أحياناً، وتبدع أحياناً أخرى، وتتابع هذا الطريق الطويل الذي بدأ بباسل شحادة مخرجاً شهيداً، واستمرّ مع وئام بدرخان سفيرةً للثورة في مهرجان كان السينمائيّ لهذا العام.

الدراما السوريّة: تقدّمٌ متعثّرٌ ومراوحةٌ في المكان

جوان بركات

«شهدت الدراما السورية، ومنذ التسعينيات، ثورةً، مع الـ...»

هي الجملة المشهورة التي يحبّذ متابعو الإنتاج السمعيّ والبصريّ في العالم العربيّ قولها، وبصوتٍ عالٍ، مستشهدين بمسلسلاتٍ سوريةٍ، كـ«نهاية رجل شجاع»، و«أخوة الـتراب»، بوصفها أمثلةً حيّةً على تطوّر الدراما السورية. متناسين الإرث الكبير من التقاليد الفنية، الذي خلّفه كبار المخرجين السوريين، من أمثال هيثم حقي، والتي مهّدت لقيام هذه الأعمال. وناسين، أيضاً، الظروف التاريخية التقنية التي رافقت تلك الأعمال، كتوافر كاميرات فيديو خفيفة الوزن، تسمح بالتصوير الخارجيّ بشكلٍ أسهل، وتوافر أجهزة (الستالايت)، التي قامت بنشر الأعمال السورية بين جماهير العالم العربيّ، المتعطّشة إلى هويةٍ فنيةٍ موحّدة.

من ناحيةٍ أخرى، فإن التقييم الفعليّ الواجب إعطاؤه لأيّ عملٍ فنيٍّ، يرتبط، في النهاية، بالمؤسسات الأكاديمية الفنية، التي قلّما وُجدت في العالم العربي، واقتصرت على ثلاث عواصم فنية، اختلف دورها من فترةٍ لأخرى، بحسب الظروف التاريخية، ألا وهي القاهرة وبيروت وبغداد سابقاً.

هذه العواصم الثلاث، وبفعل استقلالها الجزئيّ، أو حتى الكليّ، في مراحل تاريخيةٍ معينةٍ، عن السلطة العثمانية المركزية، وطّدت علاقاتها الثقافية والفنية، وتبادلت الخبرات، مع عواصم العالم الفنية، كروما وباريس ونيويورك، تاركةً إرثاً من عادات وتقاليد الإنتاج.

وليس من الغريب، في المحصّلة، أن تكون أولى العروض السينمائية في العالم قد عُرضت في مصر، التي استقطبت خبراء وتقنيّي السينما الأجانب، الذين كنا نقرأ أسماءهم في نهاية أو بداية أغلب الأفلام المصرية القديمة.

مهّد هذا الإرث من تقاليد الإنتاج والتسويق، وبشكلٍ صحيٍّ، لتدخل مصر عالم الدراما التلفزيونية، حاملةً راية الإنتاج التلفزيونيّ عربياً، ومعلنةً اللهجة المصرية لغةً للشاشة العربية.

ومع بزوغ نجم الاتحاد السوفياتيّ، وعواصمه الإنتاجية، من أوديسا إلى سان بترسبورغ، برز الاتجاه الواقعيّ الجديد في العالم العربي، الـذي حـاول السوفييت ضمّه إلى صفّهم، ناشرين بذلك تقاليدهم الفنية، ومدرستهم ذات الاتجاه الاشتراكيّ.

هذا المسار الجديد في الإنتاج الفنيّ، وما رافقه من تطوّرٍ في الرؤى وتبادلٍ للخبرات، أدّى إلى ظهور عواصم فنيةٍ أخرى في العالم العربيّ، كبغداد ودمشق، وألقى بظلاله أيضاً على التجربة المصرية، التي تأثرت سلباً به بشكلٍ أو بآخر.

ومع مرور الوقت وتراكم الخبرات تألّقت الدراما السورية، نصاً وتعبيراً بصرياً أكاديمياً، اعتمد المدرسة الروسية في التصوير والبناء الدراميّ قبلةً غير قابلةٍ للتغيير، ليتجلّى هذا في أعمالٍ (داخلية التصوير طبعاً) كمسلسل «أبو كامل»، على سبيل المثال لا الحصر. ولتمضي الدراما السورية قدماً في تطوير سبل التصوير والتقطيع والمونتاج، لتواكب، ولو

بشكلٍ جزئيٍّ، الروح العالمية لقواعد التصوير، التي بقيت، بشكلٍ أو بآخر، متخلفةً في مصر، التي كان من المفترض أن تكون عاصمةً للفنّ العربيّ.

هكذا حملت دمشق راية الإنتاج الدراميّ العربيّ لفترةٍ طويلةٍ من الزمن. وبالتأكيد فإن ذلك لم يأتِ عن عبث؛ فهجرة العقول والـخـبرات الفنية العراقية إلى دمشق، هرباً من النظام القائم في بغداد، وتكاتف هذه القوى الفنية مع بعضها، إضافةً إلى

استعانة النظام السوريّ بالفكاهة السياسية المسرحية، كمتنفسٍ شرعيٍّ مسموح به لنقمة الناس، وصولاً إلى افتتاح المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق؛ كلّ هذا أدّى إلى صعود جيلٍ شابٍّ مفعم بالموهبة والفهم العالي لأصول المهنة، مغذّياً بذلك حراك الدراما السورية المتعطشة إلى العمل، في الوقت الذي كانت فيه المسلسلات المصرية لا تزال تعتمد تقنية الزوم من بعيد، التي كانت مدعاةً لسخرية النقاد في الوسط الفنيّ، بوصفها تقنيةً منقرضةً منذ عشرين عاماً!

أدّى انفتاح السوق الإنتاجية في سوريا إلى دخول رؤوس الأمـوال السورية (المرتبطة بأجهزة النظام الاستخباراتية) في عملية الإنتاج، لتحصل على الحصّة الأكaبـر من الكعكة، ولتقوم أيضاً بالتحكّم بالعمل الإنتاجيّ، من لحظة كتابته إلى ساعة عرضه. رافعةً من شأن الفنان الفلانيّ على حساب آخـر، ومجمّدةً العملية الإبداعية، التي تحوّلت بدورها إلى أنمـاطٍ متكرّرة، يُعاد إنتاجها بأسماء جديدة، باستخدام نفس الممثلين والمخرجين والتقنيين.

مهّد هذا الصدأ الذي أصاب آلية الإنتاج السورية، بشكلٍ أو بآخر، لدخول العنصر الأجنبيّ إلى الساحة، عن طريق الجارة تركيا، التي كانت قد قطعت أشواطاً بعيدةً في تقاليد الإنتاج الفنيّ، ليأتي مسلسل «سنوات الضياع»، مثلاً، كسيلٍ جارفٍ أزاح معه صور الأبطال المكرّرين في الدراما السورية، كباراً أو صغاراً. هكذا غيّرت صورة «يحيى» العاشق الفقير، بشاربيه ومنظره الرجوليّ، مفهوم البطولة جذرياً في نظر المشاهد العربيّ. لتحقّق المسلسلات التركية، تباعاً، مساحةً هائلةً في aذائقة وذاكـرة ثلاثمائة مليون إنسانٍ من المحيط إلى الخليج.

غير بعيدٍ عن ذلك، فإن الثورة الهائلة التي طرأت على تقنيات التصوير الضوئيّ، وظهور الكاميرا السينمائية بتقنية الفيديو، والتي وضعت في متناول الكثيرين، وبأسعارٍ مقبولة، تقنياتٍ تسمح بالتصوير السينمائيّ، جعلت الدراما العربية، سوريةً كانت أم مصرية، تواجه امتحاناً عسيراً. لتقوم الدراما المصرية بثوراتٍ تقنيةٍ جيدة، لكن خجولة، تجسّدت في عدّة أعمالٍ، كمسلسل «الجماعة» مثلاً، في حين بقيت شقيقتها السورية، وبالمعنى الحرفيّ للكلمة، تراوح في مكانها.

المسرح السوري في الشتات: عروض بعناصر بديلة

مانيا نقوزي

بسبب الحرب غاب المسرح عن سورية التي أصبحت مسرحاً للموت بأبطالٍ لا يمثلون بل يعيشون أدوار البطولة التي ينتهي معظمها بالموت. على هذا النحو يستعيد السوريون مجد المسرح بشخوصهم الحيّة وبدمهم الحارّ.

وقد تكون بيروت، أكثر من أيّة عاصمة عربيةٍ أخرى، هي الأنسب لتقديم المسرح السوريّ هذه الأيام، فهي الأقرب إلى سورية، والسوريون فيها باتوا يشكلون ربع سكان البلاد.

يقول مخرجٌ مسرحيٌّ شابٌّ، مبرّراً عمله في بيروت: "إن الوضع في دمشق صعبٌ جداً، وإقامتي حالياً في بيروت. أشعر أن جمهور المسرح في بيروت أكبر بكثيرٍ من أيّ بلدٍ عربيٍّ آخر، وخاصةً سوريا في واقعها الحاليّ".

ويضيف المخرج الشابّ: "في لبنان حرية التعبير مكفولةٌ ومقبولةٌ إلى حدٍّ بعيد، مقارنةً ببقية العواصم العربية. لكن هذا لا يعني أن المسرح السوريّ في بيروت يعيش أفضل أوقاته، فالنظرة العنصرية في لبنان تجاه المسرح السوريّ، كما تجاه السوريين، أمرٌ ليس بالنادر، بل ربما كان هو الشائع".

في أمكنةٍ عربيةٍ أخرى، كما في عمّان بالأردن، اختار الفنانون السوريون المؤيدون للثورة العمل في المخيمات، مستخدمين الفنّ وسيلةً للترويح عن اللاجئين المتعبين والمعذّبين.

مسرحية "الغرف الصغيرة" لوائل قدّور، رغم بعدها عن الحدث السوريّ، عُرضت مؤخراً في عمّان، ومن بعدها قام قدّور بعرضها في بيروت. وهي عرضٌ من مئة دقيقةٍ يعالج فيه وائل قدّور قصة ثلاثة شبابٍ يقعون في الحبّ لكنهم يعجزون عن الاستمرار. فـ"صبا" تقضي ثماني سنوات في بيتها تلازم والدها الذي يعاني من غيبوبةٍ، وتعيش خسارتها لفرص العمل والحبّ، لكنها في النهاية تقع في حبّ رجل أعمالٍ، فتعيش صراعاً وخوفاً بين الاحتفاظ بالحبيب وعدم السماح لها بالزواج، وتنتهي إلى أن "قتل الوالد الذي يمثل السلطة هو الحلّ"!

وفي بيروت أيضاً قُدّم عرض «المراقب» ليامن محمد، عن نصٍّ لهارولد بنتر، إضافةً إلى مسرحية «سيلوفان» للمخرج أسامة حلال. كما قُدّمت مسرحية "عرض انفرادي" في زيكو هاوس بالصنايع، وهي من تمثيل حمود حسن، عن نصّ نبيل سايس وإخراجه.

أما مسرحية "تيكي أركاديا"، المنتَجة من قبل الممثل مكسيم خليل، فقد عُرضت على خشبة مسرح بابل في بيروت، وهو المسرح الأكثر نشاطاً وتعاطفاً مع الفن السوريّ. "تيكي أركاديا" من إخراج جميل أرشيد وترجمته عن نصّ "الحقيقة" للكاتب المسرحيّ فولوريان زيلير.

وعودةً إلى عمّان حيث قدّم المخرج نوّار بلبل مسرحية "شكسبير في الزعتريّ"، واختار مخيم الزعتريّ ليكون موقعاً لعمله، معتبراً عمله على المسرحية أوّل عملٍ ذي قيمةٍ فنيةٍ حقيقيةٍ طوال تاريخه الفنيّ. فبمشاركة ستين طفلاً سورياً صنع نوّار بلبل عملاً فنياً لاقى نجاحاً وتشجيعاً ملفتين من جمهورٍ سوريٍّ وأردنيّ، رغم بساطة الأدوات المتوافرة من ديكورٍ وصوت، الأمر الذي دفع المخرج وطاقم العمل إلى تقديم العرض مرّةً أخرى في المدرج الروماني وسط العاصمة الأردنية.

وفي عمّان أيضاً قدّمت مجموعةٌ من النساء السوريات مسرحية "نساء طروادة – سورية". العرض مقتبسٌ من مسرحية "نساء طروادة" للكاتب اليوناني يوريبيدس، والذي يحكي قصّة معاناة النساء في زمن الحرب. إذ تروي مجموعةٌ من اللاجئات السوريات قصص تجربتهنّ مع الحرب والصراع في سورية، مع الحفاظ على بنية النصّ الأصلي، واستبدال القصص الحقيقية للنساء اللاجئات بقصصه. يعتبر بعض النقاد "نساء طروادة – سورية" أوّل نصٍّ مسرحيٍّ عن الحرب في سورية.

وفي القاهرة قدّمت لويز عبد الكريم مسرحية "مندسّة"، تأليف خلف علي الخلف عن كتاباتٍ للشاعرة إيمان جانسيز. كذلك قُدّمت في القاهرة الشهر الفائت مسرحيةٌ تفاعليةٌ

وفق مدرسة "مسرح المضطهدين"، مؤلفةٌ من عدّة اسكتشات، يتناول فيها المخرج عمر أبو سعدة المصاعب التي يمرّ بها السوريون في مصر، لاسيما قضية عمل الفتيات والتحرّش الذي يتعرضن له خلال عملهنّ وفي الشارع، وأعقب العرض حوارٌ مع الحضور.

وفي تركيا قُدّمت مسرحية "المعتقل" لفرقة "خطوة" الفنية ضمن فعاليات مهرجان "آن للقيد أن ينكسر" الذي أقيم في ساحة (أمينيونو) في اسطنبول. وفي تركيا أيضاً، وبرعاية تنسيقية "التآخي"، قدّمت فرقة خطوة مسرحية "الطاولة" التي لم تتجاوز مدّة عرضها الستّ دقائق.

كذلك في الريحانية في تركيا أدّى الفنانان جلال الطويل ولويز عبد الكريم مسرحيةً صامتةً للأطفال. تخللتها وصلاتٌ من الأغاني الوطنية والثورية ألهبت حماسة اللاجئين السوريين.

وفي باريس، وضمن فعاليات مهرجان أفينيون الدوليّ للفنون المسرحية، الذي يستقطب جمهوراً واسعاً من فرنسا والعالم، قدّمت الممثلة السورية دارين الجندي عرضاً مسرحياً قصيراً، قرأت خلاله نصاً طويلاً لفنانةٍ سوريةٍ شابة، تحت عنوان "سورية محظوظة".

أما في لندن فقد عُرضت مسرحية "آه يا أرضي الحبيبة" وفق تقنية "ون وومن شو". وهي مسرحيةٌ تحكي المأساة الإنسانية في سوريا. المسرحية فكرة وتمثيل الفنانة الألمانية سورية الأب، كورين جابر، التي حاولت من خلال العرض كشف بعض جوانب محنة السوريين، مختزلةً ذلك في قصة امرأةٍ، أحد والديها من سوريا، تتعلّق بناشطٍ سوريٍّ فتبدأ بإعادة التواصل مع جذورها.

وتسعى المسرحية إلى إيصال صرخة ألمٍ، يشعر بها ملايين السوريين، إلى العالم بطريقةٍ جديدةٍ ومن منظورٍ مختلفٍ عن الأساليب الأخرى المستخدمة منذ اندلاع الثورة، كإظهار صفحاتٍ من مواقع التواصل الاجتماعي وعرض أشرطة فيديو من موقع يوتيوب.

"الثورة غداً تؤجّل إلى الغد"، عنوان المسرحية التي تمّ افتتاحها في غرفة الأخوين التوأم ملص في نيسان ٢٠١١، أي مع الشهر الثاني للثورة السورية. وقد عُرضت المسرحية في مهرجان أفنيون في فرنسا وفي سجن فرع الأمن الجنائيّ، بعد اعتقال الأخوين من مظاهرة المثقفين بحيّ الميدان، في تموز من ذلك العام. بعد ذلك تمّ عرض المسرحية في موسكو وبيروت. وبعد هروب الأخوين من سورية تمّ عرضها في تركيا وباريس والسودان وأميركا.

وفي باريس، وخلال شهر آذار الفائت، عرض الأخوان ملص مسرحية "لقاء مع الشيطان" على مسرح كلية العلوم السياسية، ضمن فعاليات الاحتفالية بالذكرى الثالثة لاندلاع الثورة السورية. ويجسّد العرض، الذي لم تتجاوز مدّته العشر دقائق، معاناة السوريين نتيجة حكم بشار الأسد ونظامه، وذلك عبر لقاءٍ بين واحدٍ من مؤيدي النظام والشيطان، وبلبوسٍ كوميديٍّ يظهر فيه الشيطان ضجراً من ممارسات بشار الأسد التي تجاوزت سلوكه الشيطانيّ.

وفي بيروت عُرضت مسرحيتان من تمثيل شبابٍ سوريين وإخراجهم، الأولى شارك فيها شبابٌ هواةٌ من مخيم المرج في البقاع، والثانية قدّمها شابان من المسرحيين المحترفين. ويقوم حالياً شابان وشابةٌ من خريجي المعهد المسرحيّ السوريّ بتدريب تسعة عشر طفلاً وطفلةً، منذ ثلاثة أشهر، على مسرحيةٍ سوف تعرض في شوارع بيروت، ويشارك فيها أطفال مدرسة بسمة وزيتونة. ويتمّ تدريب شبانٍ وشاباتٍ تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وثمانية عشر عاماً على مسرحيةٍ رابعةٍ سوف تعرض في أحد مسارح بيروت.

الملاحظ أن العمل المسرحيّ في المخيمات يغلب عليه الطابع التفاعليّ، ويقوم ببطولته أشخاصٌ عاديون من المخيم أو أطفال، على خلاف المسرحيات التي تُقدّم في العواصم للجمهور العام، كما في بيروت، إذ يقوم ببطولتها ممثلون محترفون. كما لا بدّ من الإشارة إلى أن المسرح السوريّ يتصف عموماً بالقوّة الدرامية، سواءً أكان العمل تراجيدياً أم كوميدياً، لكنه يعاني ضعفاً تقنياً. كما أن المؤدّين جيدون على المستوى الفرديّ، لكن أثناء تنفيذ عملٍ مسرحيٍّ جماعيٍّ تقوم النزاعات الشخصية بين الممثلين بإضعاف العمل.

حوار مع وائل السواح

لا يمكن مطالبة منظمات المجتمع المدني بتحقيق معجزة في سوريا

حاوره: مجيد محمد

تمر سوريا الآن بمرحلة حساسة جداً، حيث الصراعات العديدة بين القوى العسكرية بمختلف اتجاهاتها، والعلاقات المجتمعية التي باتت هشة لدرجة مخيفة، كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تجد المخرج، للانتقال بالمجتمع من حالة الصراع الراهن إلى مرحلة جديدة، يمكن فيها الحديث عن بداية تكوين علاقات اجتماعية، تؤسس لسوريا خالية من الصراعات بين مكوناتها؟

في بلد مثل سوريا يمر بهذه المحنة الاستثنائية، لا يمكن للمجتمع المدني أن يُطالَب بإيجاد المخرج. جميعنا يعلم اليوم أن الأزمة السورية صارت لعبة خارجية، ولا يمكن لحل دائم أن يأتي إلا بتوافق سياسي بين الداخل والخارج.

المجتمع المدني يعمل على تحسين الأوضاع، وتقليل الخسائر، وجعل الانتقال أكثر سلاسة وأمناً وأقل كلفة، وتحقيق ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع لمصلحة السوريين عموماً. منظمات المجتمع المدني تعي ذلك. لذلك تراها تبذل كل جهدها لإنجاز ما يمكن إنجازه في مجالات ومناطق محددة. ويتساوى في ذلك من يعمل في مجال الإغاثة أو التعليم أو المناصرة أو التوثيق أو السلم الأهلي. لا يوجد مجتمع مدني يعمل على مستوى الساحة السورية بأكملها، لأن قوى الأمر الواقع تمنع ذلك، فالنظام يمنعنا من العمل في أراضيه، وداعش وشركاؤها يمنعوننا من العمل في مناطقهم. وحين نصرّ على العمل نُعتقل أو نقتل أو نخطف، كما جرى لخليل معتوق على يد النظام، ورزان زيتونة في المناطق التي يسيطر عليها جيش الإسلام. لذلك ترانا نعمل في ظلّ الممكن، دون أن نفرط بالناشطين المدنيين على الأرض.

الحديث عن الصراع في سوريا بات حول مشاريع عسكرية بحتة، تتنافس لإيجاد حواضن اجتماعية لها في مختلف المناطق، لماذا خرجت قوى الثورة السلمية من المشهد، واستحكمت به القوى العسكرية؟

لم تخرج قوى الثورة السلمية، بل أُخرِجَت. فمنذ اليوم الأول للثورة السورية أصرّ النظام على أن المتظاهرين إسلاميون متشددون يريدون إقامة إمارة إسلامية. وعمل على هذا الأساس، فأطلق الرصاص الحي على صدور المحتجين العُزّل. وقتل العشرات في كل يوم، ولكن المتظاهرين كانوا يخرجون من جديد للشارع وينادون: «سلمية.. سلمية..».

الأمر الذي أجبر المناضلين السلميين على الخروج من الساحة، هو القمع المفرط من قبل النظام الدكتاتوري من جانب، وقبول بعض فصائل الثورة

التسليح الذي عرضته عليهم بعض القوى الإقليمية من جانب آخر. هذه الفصائل التي كبرت وتسيّدت الساحة صارت مثل النظام، تخاف من المتظاهرين المدنيين السلميين وتلاحقهم وتقمعهم. وأنت تعرف كم من زملائك الصحفيين اعتقلوا على أيدي النظام وعذبوا وقتل بعضهم تحت التعذيب أو تحت القنص. وكم من الصحفيين اختطفوا وقتلوا من قبل الإسلاميين المتطرفين المدعومين من القوى الإقليمية التي تفرض عليهم لقاء التسليح مزيداً من التطرف والغلو.

لقد اعتبر النظام المناضل السلمي أشد خطراً من المقاتل. ولذلك كان يخشى أمثال عبد العزيز الخيّر وفائق المير وخليل معتوق ومازن درويش وأيهم الغزول. ولذلك كان يختطفهم أو يقتلهم أو يسجنهم. وهو لم يفعل ذلك متأخراً. فمنذ الأسابيع الأولى قتل تحت التعذيب غياث مطر الذي كان يحمل الماء المبرد والورد لمقاتلي النظام في داريا، واعتقل صديقه يحيى الشربجي. كما اعتقل النظام طبيباً نفسياً هو جلال نوفل مراراً، فقط لأنه كان يساعد الأطفال المرضوضين نفسياً نتيجة الحرب. كل هذا أدى بالنهاية لإخراج الناشطين السلميين من دائرة الصراع، أما من بقي منهم فقد اختطفه النظام أو القوى الراديكالية الإسلامية ولا نعرف عنه شيئاً.

أنت ترأس منظمة «اليوم التالي»، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، ما الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمة في هكذا ظروف، وكيف تقيّم البيئة الاجتماعية المتاحة للعمل المدني في سوريا، هل يمكن العودة إلى الحديث عن بيئة حاضنة لمفاهيم المجتمع المدني في ظل الصراعات المتعددة؟

اليوم التالي منظمة تعمل على المرحلة الانتقالية، على دعم انتقال

سلمي وديمقراطي لسوريا. ونحن نحاول بقدر إمكاناتنا المتواضعة أن نؤثر على مجرى الأحداث في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث نحاول نشر أفكار سيادة القانون في مقابل الفوضى وسياسة القوة؛ العدالة الانتقالية في مقابل ثقافة الثأر والكره بين مكونات المجتمع السوري؛ حماية المدنيين في مقابل تغوّل المقاتلين وهيمنتهم؛ إلى جانب حماية التراث الثقافي السوري، وإصلاح القطاع الأمني، والدعاية لتأمين انتخابات محلية شفافة وديمقراطية، ونشر الوعي بين السوريين حول المرحلة الانتقالية عموماً.

هل يمكن الحديث عن بيئة حاضنة لذلك؟

نعم، ولكن بصعوبة. فقد أدى تدفق المال والدعم إلى شمال سوريا، إلى تغيّر في المزاج السوري عموماً، باتجاه مزيد من المحافظة والانغلاق أمام أفكار مثل الديمقراطية والعدالة الانتقالية وسيادة القانون. ومع ذلك يحاول ناشطونا في الداخل السوري العمل في ظل هذا الواقع. وهم يحققون إنجازات مهمة في هذا الصعيد، فقد باتت الأفكار التي ننادي بها مثل العدالة الانتقالية وضرورة الاحتكام إلى القوانين السورية، أفكاراً مقبولة في بعض الأوساط.

اكتظت الساحة السورية بالعديد من منظمات المجتمع المدني، هل ترى بأن هذا الكم من المنظمات كفيل بإعادة الثورة إلى المسار الذي فقدته بعد العسكرة، أم أنها مجرد رتوش لا تملك القدرة على إحداث تغيير في جوهر الصراع، الذي تحول في عدّة مناطق لصراع أهلي بين شرائح المجتمع ومكوناته؟

كما قلت سابقا، لا يمكن مطالبة المجتمع المدني بصنع معجزة. لا يمكن للنظام وداعش والقوى الإقليمية أن تدمر البلاد ومن ثم نطالب المجتمع المدني بإصلاح ما تهدم. ولكن منظمات المجتمع المدني الحالية كفيلة بإعادة الثقافة المدنية والعيش المشترك وتقبل الآخر، بشرط التنسيق

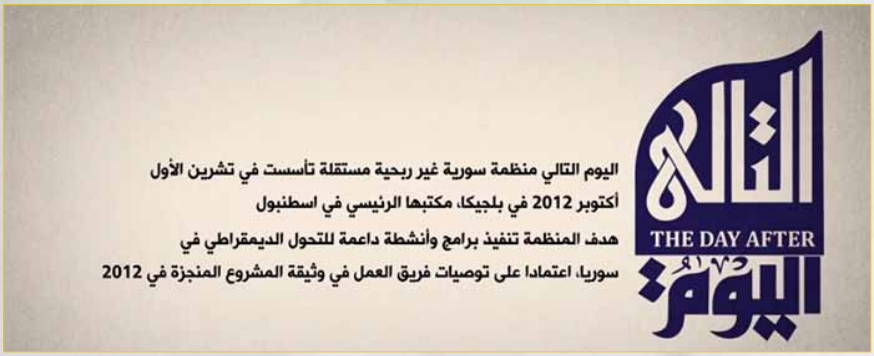

فيما بينها وعدم جعل التنافس عائقاً أمام العمل المشترك. ونحن في «اليوم التالي» نحاول دوماً التنسيق مع منظمات المجتمع المدني على أساس برامج سورية، وعلى أساس مصلحة السوريين أولاً. فكلما التقت منظمات المجتمع المدني وتبادلت الأفكار ونسقت الجهود، كلما تقدمنا أكثر على صعيد استعادة مكانة المجتمع المدني في مواجهة القمع والدكتاتورية والتطرف.

كمثقف وناشط في العمل المدني، كيف ترى سوريا المستقبل، هل هناك فرصة للحديث عن نظام حكم يؤمن بالمدنية والتعددية والحريات والديمقراطية، أم أن الفرصة أكبر لقيام نظام استبدادي آخر، لكن ربما بنكهة دينية؟

ثمة بالتأكيد خشية من قيام نظام استبدادي آخر

مكان النظام الحالي. كمثال على ذلك، في إحدى البلدات السورية، أراد مواطن أن يشتكي على قائد عسكري محلي، فأجابه القاضي باستهجان» تريد رفع دعوى على فلان؟». هذه هي الثقافة البعثية الأسدية نفسها، ولكن بلبوس آخر. فضلاً عن ذلك، نحن نرى ما يجري في أوساط المعارضة السورية «المعتدلة» ممثلة بالائتلاف. ولكن السوريين ليسوا أمة متطرفة عموماً. والإسلام الشامي عموماً هو إسلام وسطي معتدل. وينبغي أن نتذكر دوماً أن السوريين قد خرجوا في ثورتهم ضد نظام الأسد من أجل الحرية والكرامة والمساواة، فلا يمكن أن يستسلموا لنظام استبدادي جديد يحل محله. لكن هذا بحاجة إلى تضافر كل القوى المدنية السورية، واستبدال المنافسة بالتعاون، وقبول نتائج الصناديق داخل هذه القوى، قبل قبولها على الساحة السورية عموماً. كما أننا بحاجة إلى دعم دولي كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. إن إعادة إعمار سوريا يحتاج إلى مبالغ هائلة، فإن جاءت هذه المبالغ عن طريق السوريين في الخارج (وهم قادرون)، أو عن طريق الأمم المتحدة ونادي أصدقاء سوريا، فسيؤدي ذلك إلى انتشال سوريا من الهاوية، وخلق فرص عمل لجميع السوريين. أما إذا تركت هذه المهمة للقوى الإقليمية المعروفة، فسوف تستمر في فرض شروطها في رفض التحول المدني، ورفض حكم السوريين أنفسهم بأنفسهم، خشية قيام مثال ديمقراطي يهدد مصالحهم.

ثنائيّة الأكثريّة- الأقليّة، والأصول الخرافيّة لتصنيف البشر

فراس سعد

كثر الحديث، في الآونة الأخيرة، حول ثنائية الأقلية-الأكثرية. والمقصود بها، في حديث وحوارات السوريين، مسألتان: الأولى ثنائية سنّي-علوي، أو أكثريةٌ سنّيةٌ وأقليةٌ علويّة، والثنائية الثانية هي عربي-كردي، أو أكثريةٌ عربيةٌ وأقليةٌ كردية. وإذا كانت للثنائية الأولى خلفياتٌ دينيةٌ عقديةٌ وتاريخيةٌ بعيدة، إلا أنها في الواقع ثنائيةٌ حادثةٌ عن ممارسات نظام الأسد منذ استلامه الحكم، في انقلاب شهير، قبل ما يقرب من نصف قرن. قل الأمر ذاته بالنسبة إلى ثنائيةٍ عربي-كردي، الناشئة عن الموقف العنصريّ من الأكراد السوريين، المستمرّ منذ أكثر من نصف قرن، والذي حرم قطاعاً لا بأس فيه منهم من الحصول على الجنسية السورية.

الأصول الخرافيّة لتصنيف البشر

سنحاول هنا البحث عن الأسباب الذهنية والنفسية للاصطفاف الاجتماعيّ والفصل المذهبيّ والإثنيّ. وهي أسبابٌ لا تتعلّق بالآخر الذي نقرّر عنه «ماهيته» و«هويته»، بقدر ما تتعلّق بنا كأفراد، أو بـ«النحن» كمجموعات، وتتعلّق، بشكلٍ أساسيٍّ أيضاً، بكيفية تكوين معرفتنا بالآخر.

إن الحواسّ شرطٌ ضروريٌّ للتفكير، والتفكير هو أساس تكوين المعرفة طبعاً. لكن، في «المعرفة القروسطية» إن جاز التعبير، أو «بالمعرفة البدائية»، وهو تعريفٌ أدقّ، يتمّ استخدام الحواسّ فحسب، إضافةً إلى المخيّلة، لتكوين المعرفة. والمخيّلة بالنسبة إلى البشر، سواءً أكانوا في العصور الوسطى أم الحديثة، هي غالباً أقرب إلى عالم الأحلام والأسطورة والخرافة. وهذه المعرفة التي تتأسّس على الحواسّ والمخيلة، دون التفكير أو التمحيص، وبناء العلاقات المنطقية لمنتوجات الحواسّ، ستكون معرفةً سحريةً أو خرافية.

كيف نقرّر أن مجموعةً ما هي مجموعةٌ متجانسة؟

لماذا ننظر إلى «مجموعة ما»، دينيةٍ أو مذهبيةٍ أو أيديولوجية، على أنها مجموعةٌ متجانسةٌ كاملةٌ ذات هويةٍ، وهي في الحقيقة ليست كذلك؟ في الحقيقة يميل الإنسان، ربما بطريقة لاشعورية، إلى تصنيف الآخرين وبناء منظومةٍ متجانسةٍ لهم، بناءً على أن الآخرين الذين ليسوا منّا، أو من مجموعتنا المذهبية أو العرقية، يملكون رابطاً أو أكثر بينهم «يجعلهم» مجموعةً متجانسة. مثلما قد نجد أن طبقةً ما متجانسة، لأنها تتّصف بصفاتٍ محدّدةٍ عمومية، تميّزها عن طبقةٍ أخرى. وحين لم يكن، في زمن العثمانيين، تمييزٌ للمجموعات الدينية عن بعضها في الشارع، بسبب كون لباس عموم العثمانيين آنذاك واحداً، فقد قرّر الخليفة العثمانيّ تمييز اليهود والمسيحيين بالقوّة.

ربما منذ تلك اللحظة، خُلقت فكرة الأقلية والأقليات، التي تحمل صلباناً، أو تضع على رأسها علامةً تميّزها؛ إنه التمييز بالقوّة. ومنذ هذه اللحظة، صارت جموع السوريين أو العثمانيين العرب، تميّز المسيحيين وأقلياتٍ أخرى. وتمّ وضع علاماتٍ على رؤوس أو صدور أو ثياب تلك الأقليات، تظهر بها اختلافها عن الآخرين، بحيث حدث انكسارٌ إضافيٌّ في مسألة الحضور الاجتماعيّ العامّ. ولربما من هنا أصبحت المسألة الطائفية مقوننةً بما يخصّ غير المسلمين، ولم تبق في حيّز العقيدة والنظرة الذهنية عن الآخر غير المسلم كمختلف.

على أيّ أسسٍ يجب تقسيم البشر؟

فيما يتعلّق بمسألة الأقلية، أعتقد أنه يجب ألا تؤخذ بالعدد السكانيّ أو العقيدة أو اللغة، بقدر ما تؤخذ بمقدار الفاعلية الاجتماعية. وبهذا لن يكون لكلمة أقليةٍ معنى، إن كان القصد من الكلمة هو المجموعة السكانية القليلة العدد، بالنسبة إلى مجموعاتٍ أخرى أكثر عدداً.

المسيحيون في سورية، على سبيل المثال، ليسوا مجموعةً واحدة، وليسوا متجانسين إلا من حيث الفضاء الثقافيّ والمفاهيم الاجتماعية. وكذلك الحال بالنسبة إلى العلويين، فهم «مجموعةٌ متجانسة» في اعتقاد الآخرين، إلا أن هذا من الأخطاء الشائعة. فالعلويون، عدا عن اختلافهم العقائديّ والاجتماعيّ، بسبب توزّعهم الجغرافيّ بين سورية وتركيا ولبنان وشـمال العراق، يختلفون قومياً وثقافياً بين عربٍ وكردٍ وأتراك، ما يشكّل عاملاً مهماً في عدم تجانسهم. إضافةً إلى اختلافٍ واضح بين من قطن المدينة، لنصف قرنٍ أو أكثر، وبينَ من بقي في الريف.

وهذا ما يصحّ أيضاً بالنسبة إلى السنّة. فهم متمايزون في الحقيقة بين دمشقيٍّ وحلبيٍّ وديريّ، وبين ريفيٍّ ومدينيٍّ وبدويّ.

هنا سنجد، على الدوام، الفرق بين العقيدة وبين الناس الذين يتّبعونها. ونحن، حينما نقول أقليةً وأكثرية، لا نتحدّث عن العقيدة، بل نتحدّث عن الناس والمجتمع. ولربما كانت هناك نسبةٌ كبيرةٌ ممن يحسبون على طائفةٍ ما، وهم غير مؤمنين بعقيدة هذه الطائفة. لهذا فالبشر مختلفون حتى لو ولـدوا لنفس الأمّ والأب، وعاشوا في بيتٍ وحيٍّ وبلدٍ واحد.

الأمـر الـذي يكشف أنّ تقسيم المجموعات البشرية إلى أقلياتٍ وأكثريات، ومن ضمنه الحديث عن أديـانٍ وطـوائـف، ليس سوى تقسيمٍ تعسّفيّ، ربما يكون ضرورياً من الناحية الأكاديمية، ولكنه في المحصلة الاجتماعية لم يأتِ سوى بالكوارث والمجازر وحروب الإبادة، سواءً

على مستوى الأديان والمذاهب أم على مستوى الأعراق .

الاختلاف موجودٌ على مستوى العقيدة أيضاً. فإذا كان ما يجمع المسلمين إيمانُهم بمحمدٍ (ص) والقرآن والصلاة والحجّ، فإن ما يفرّقهم أكثر من ذلك بكثير. بل إن ما يجمعهم هو نفسه ما يمكن أن يكون عامل تنافرهم، فهناك اختلافٌ في تفاصيل الصلاة، وفي ضرورة الحجّ، وفي كون محمد رسولاً مقدساً أم مجرد رجلٍ حمل رسالةً إلهيةً ثم توفي، ولا تجب متابعته في كلّ شيء، كما يقول السلفيون. ويكبر الفارق بين المذهب الشيعيّ والمذهب السنّيّ بمذاهبه المختلفة، وبين المنشقّين عن الشيعة من علويين وإسماعيليين ودروز.

ربما كان الأمر على هذه الشاكلة في المسيحية؛ فالخلاف حول طبيعة المسيح، وحول مكانة مريم الـعـذراء، واختلافاتٌ عديدةٌ أخرى، يجعلهم مذاهب وفرقاً مختلفةً متكاثرة.

لهذا لا يصلح تفريق البشر على أساس إيمانهم ومعتقداتهم أو لغتهم، لأن هذه المعتقدات قد تتعدّد وتزداد، تتعقّد أو تتبسّط، لتصبح معتقداتٍ خاصّةً فردية، فيما يمكن تسميته «الدين الفرديّ»، وهو موضةٌ ازدهرت في الغرب منذ عقود. بل يمكن للغة الواحدة أن تتعدّد، كما هو حال أكراد سورية، الذين يتحدّثون لهجاتٍ لا يفهمها كلّ الأكراد.

التمييز بين البشر على أساس المصلحة المعاشية

نعتقد أن التمييز بين البشر على أسسٍ غير عقيديةٍ ومذهبيةٍ أمرٌ أكثر منطقية. فالاختلاف تبعاً للمكان، أو تبعاً للعمل، أو على أساس الدخل والمعاش، أكثر دقة. إذ يمكن تسمية الصلة التي تجمع جماعةً أو مجموعة أفرادٍ «رابطة». والرابطة الأساسية في كلّ عصرٍ هي رابطة المصلحة والعمل والبيئة. وهي روابط لا يستطيع أن يعيش الإنسان دونها، على خلاف رابط العقيدة الذي هو رابطٌ متحرّكٌ وفق المصلحة والبيئة الاجتماعية، وقد يتعرّض للتهتّك والضعف، ولم يحافظ على وجوده بقوةٍ سوى عند الجماعات البدائية.

كما أن العقيدة لا تتعلّق بالمصالح الحيوية للإنسان أو البشر عموماً، بل تتعلّق بمفاهيم وأفكارٍ مجرّدة. وهذه الأخيرة تتعلّق بعالمٍ علْويٍّ، أو بمجالي العقل والنفس، وهذه ليستْ من المصالح الحيوية كالطعام والشراب والسكن والعمل.

النساء السوريات في ظل الأزمة
الزواج تحت ضغط البطالة.. و«عروض أزياء» على هوى رجال المليشيات!

لبنى سالم

أدّى تراجع الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، الى توقف عمل الكثير من الاستثمارات والشركات الخاصة، وبالتالي فقدان آلاف السوريين لوظائفهم. ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي السوري، فإن هذا الانهيار "أدى الى إقصاء المرأة بالدرجة الأولى عن سوق العمل". ويفسر الاقتصادي علاء جاسم ذلك بالقول: "70% ممن فقدوا وظائفهم، اتجهوا لممارسة أعمال مهنيّة، وهي متاحة للذكور أكثر من الإناث، فيما وجدت المرأة نفسها حبيسة جدران المنزل، عاجزةً عن إيجاد عمل مناسب لها".

وقد أدّى فقدان الكثير من النساء لوظائفهن، الى انخفاض المدخول المادي لهن ولأسرهن، ما اضطرهن للاعتماد على أفراد العائلة من الذكور في طلب المال، وهو ما يخّلف ضغطاً نفسياً كبيراً على المرأة.

الزواج تحت طائلة الفقر والبطالة

تتحدث الأخصائية النفسية الدكتورة غالية حنان، عن العواقب النفسية التي تقع على المرأة، إثر توقفها عن العمل: "تعتبر المرأة معرضةً بشكل أكبر من الرجل لاكتئاب ما بعد فقدان العمل، وتصل النسبة للضعف. يعود هذا غالباً لانحسار البدائل الوظيفية التي تتوفر للمرأة في الظروف الراهنة، كما يرتبط بالعواقب الاجتماعية التي ستترتب عليها، كاضطرارها لطلب المال من المعيل أو الأخوة، وهو ما يعني تبعيتها لهم، فضلاً عن القيود الاجتماعية التي ستفرض عليها كالبقاء في المنزل".

وفيما يسافر الشبان العاطلون عن العمل، خارج البلاد بحثاً عن حياة أخرى، لا يتاح للفتيات هذا الخيار وفقاً للتقاليد السورية، حيث لا تقبل العائلة أن تسافر الفتاة إلا برفقة رجل كالأب أو الزوج.

تقول الآنسة هبة حول هذا: "ليس لدي أخوة ذكور، ولم أجد عملاً، وبالرغم من ظروف الفقر والحاجة الشديدة للمال التي تعاني منها أسرتي، إلا أنها لم تسمح لي بالسفر للعمل في إحدى الدول المجاورة، بسبب الخوف من لوم المجتمع، فلم يعد لدّي إلا انتظار من يتقدم للزواج مني والقبول به".

اختيار شريك الحياة تحت ضغط المجتمع، تعاني منه الكثير من الفتيات السوريات اليوم، اذ تقدم العائلة على ممارسة ضغط شديد على الفتيات، للزواج بشخص ما، قد يتمكن من إنقاذ الفتاة، وأحياناً أسرتها، من الفقر والظروف الصعبة.

يقول المحامي عامر عبد الله لمجلة "صور": "للأسف تقدم الكثير من العائلات على إجبار بناتها على الزواج، للتخلص من مسؤوليتهن، في ظل ظروف صعبة تعيشها العائلة. والعديد من هذه الخيارات تكون خاطئة تماماً، بسبب عدم رضا الفتاة، أو التنازل عن الكثير من الاساسيات التي على الزوج أن يقدمها".

ويضيف الأستاذ عبد الله: "نسبة كبيرة من الفتيات اللواتي يتم تزويجهن قاصرات، وغالباً ما تحدث المشاكل بعد الزواج، وهو ما يؤدي إلى طلاق العديد من النساء، الكثير منهن أمهات في أعمار قد لا تتجاوز العشرين، ليعدن للعيش مع عائلاتهن في ظروف أسوأ من السابق".

ويختم المحامي حديثه بالقول: "الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها الأسرة، زادت من نسبة العنف الذي يمارس ضد المرأة، فغالباً ما يلجأ الرجل لتفريغ غضبه في أسرته، عن طريق الإيذاء الجسدي والنفسيّ الذي يطال المرأة والأطفال".

وفي محاولة لمواجهة هذا الظرف، نشأ تجمع من الفتيات الخريجات من جامعة حلب، ممن لم يجدن فرصة للعمل منذ تخرجهن، وبدأ التجمع بوضع أفكار لخلق فرص عمل لأفراده.

تحدثنا سارة، إحدى خريجات كلية الهندسة المدنية، عن تجربتها

مع المشروع: "بعد أكثر من سنة كاملة من التخرج، بقيت فيها في البيت دون عمل، قررت مع مجموعة من صديقاتي أن نبحث عما يمكن أن يعود علينا بالمال، وإن كان بعيداً عن تخصصنا، فبدأنا بإعطاء دروس خصوصية للأطفال في منازلهم. كان علينا بدايةً، التنازل عن تقاضي مبالغ جيدة، بسبب المنافسة الشديدة وتوفر المعاهد، إلا أننا استطعنا أن نكسب سمعةً جيّدة، من خلال التنسيق والتخطيط بيننا، واستطعنا هذه السنة أن نفتتح معهداً متواضعاً، نعمل به جميعاً".

وتعتبر سـارة أن "الضغوطات النفسية والصعوبات التي تعاني منها الفتيات غير المتزوجات، واللواتي لا يملكن عملاً، أكبر مما تتعرض له غيرهن من النساء، بسبب امتلاكهن لوقت فراغ أكبر، وخضوعهن لقيود اجتماعية أشد".

لباس المرأة

لم يعد اختيار المرأة السورية للباسها أمراً ذاتياً، بالرغم من أنه لم يكن كذلك تماماً فيما مضى، فوفقاً للعادات والتقاليد السورية، تحدد البيئة الاجتماعية التي تنشأ فيها الفتاة، نمطاً معيناً من اللباس، ويترك لها اختيار الألوان والموديلات ضمن مجال ضيّق، ويحق عادةً لعدد من أفراد العائلة، خصوصاً ممن يُعتبروا أولياء أمور، كالزوج والأب والأخوة، التدخل وفرض النمط الذي يرونه مناسباً.

التدخل في لباس المرأة في سوريا، يتعدى اليوم نطاق العائلة، أو حتى الحيّ الذي تعيش فيه، فوجود اتجاهات وعقائد متعددة ومتنافرة في سوريا، فرض على المـرأة مسايرة هذه الاتجاهات خوفاً من الأذى. ويميل التغيير في لباس المرأة حالياً إلى اللباس المحتشم عامّة، بسبب ضغط معظم الأطراف المتقاتلة على المرأة، في محاولة لتطبيق أفكارها السياسية والعقائدية بدءً من الثياب وسمت الجسد الأنثوي!

يُفرض اليوم على النساء اللواتي يعشن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الحر، لباس محافظ ذي طابع إسلاميّ، وتتعرض كل من لا تلتزم به، للتعنيف اللفظيّ والجسدي أحياناً، من قبل عدد من الإسلاميين المقاتلين في صفوف "الحر"، فيما تَفرض "داعش" على النساء في مناطق سيطرتها أن يتشحن بالسواد بشكل كامل، تحت تهديد الجلد او القتل.

من ناحية أخرى، فالنساء اللواتي يرتدين لباساً محافظاً (كالخمار) في مناطق سيطرة النظام، يخضعن للتمييز من قبل العديد من الجنود الذين يتعاملون معهن على أنهم مدعاة للشك والريبة.

ريما وهي أم لطفلين، من سكان مدينة حلب، تحدثنا عن تجربتها قائلة: "اضطررت لارتداء أربع نماذج من اللباس في سنة واحدة، الأمر لم يعد بيدي. قبل عام من الآن لم أكن ألبس الحجاب، وبالرغم من أني تمتعت لسنوات بعائلة وزوج أتاحوا لي اختيار ملابسي بحريّة، إلا أننا اضطررنا للنزوح إلى حي شعبي في حلب يقع تحت سيطرة النظام حتى الآن، حيث اضطررت لارتداء الحجاب بسبب خوف زوجي عليّ من المضايقات، نتيجة الطابع الديني السائد في المنطقة".

وتضيف ريمـا: "اضطر كل مدة للسفر الى الجزء الآخر من حلب لزيارة أمي، لذا ألبس (المانطو) الذي يغطي كامل جسدي، خوفاً من مضايقة حواجز "الحر"، كما أرتديه طوال فترة تواجدي في حلب الشرقية، وعند عودتي ومـروري من حواجز النظام، اضطر لخلع المانطو والحجاب، كي لا أعمال كما تعامل السيدات اللواتي يلبسن العباءة السوداء والخمار، حيث يتم التدقيق الشديد عليهن من قبل جنود النظام وكأنهن مشتبهات. باختصار: جميعنا نرتدي (المانطو) في مناطق المعارضة، ونضطر أحياناً لخلعه على حواجز النظام، ونضع الخمار الكامل عند المرور من حواجز (داعش)".

هكذا تضطر المرأة للقيام "بعرض أزياء" كلما اضطرت للتحرك، كي تناسب ملابسها مزاج رجال المليشيات الذين يربطون الكثير من "قضاياهم الكبرى" بتفاصيل جسدها على ما يبدو!

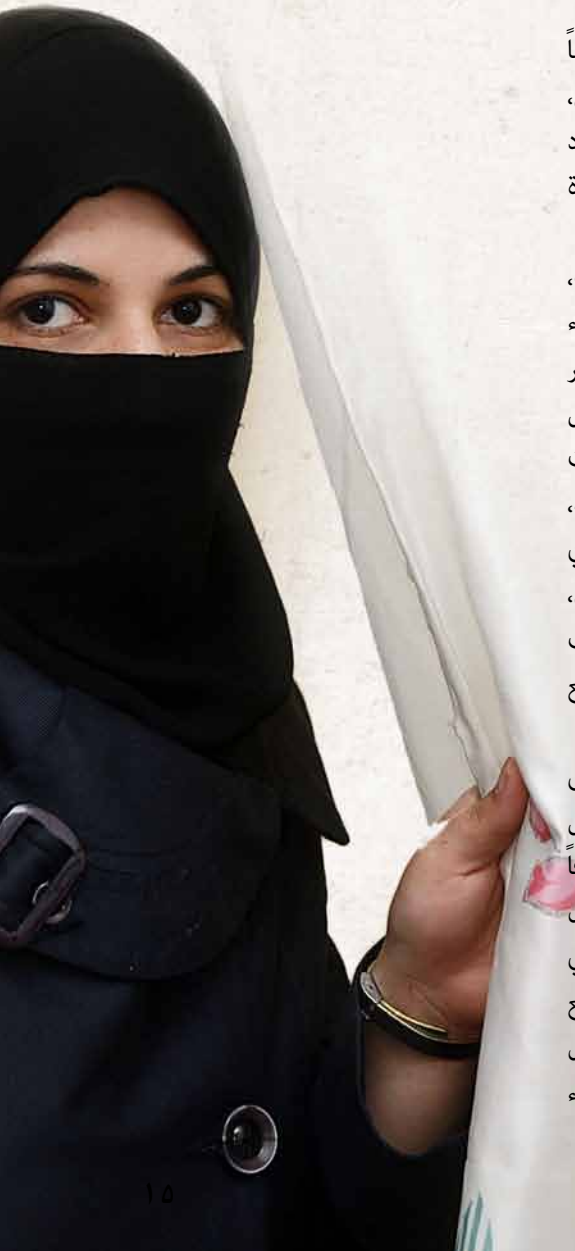

في الساحل السوريّ:
الرجال يتشاجرون من أجل الوقود، والنساء يعُدْنَ لجمع الحطب

جورج. ك. ميالة

تشهد المنطقة الوسطى والساحلية حالةً من التململ والاحتجاج، بسبب قلّة مادة المـازوت، وخصوصاً في محافظتي طرطوس وحماة، حيث تقع يومياً عشرات الحوادث الصغيرة التي تدلّ على مدى احتقان الوضع، كان آخرها مشاجرةٌ حصلت بين سائقٍ في كاراج طرطوس وعناصر الشرطة.

يقول أحد شهود العيان على الحادثة: «بدأت المشكلة بمشادّةٍ كلاميّةٍ بين السائقين في كاراج طرطوس الرئيسيّ وعناصر الشرطة، بسبب انعدام المازوت الذي يشغّل سيارات الأجرة إلى ريف طرطوس. وتطوّرت المشادّة إلى عراكٍ بالأيدي، ما استدعى تدخّل عناصر من فرعٍ الأمن العسكريّ، لحلّ المشكلة».

ويضيف شاهد العيان: «حاول عناصر الأمن العسكريّ تهدئة السائقين وامتصاص غضبهم، عن طريق تأمين (تنكة) مازوتٍ لكلّ سيارة أجرةٍ (سرفيس) في الكاراج، ولكن سرعان ما عاد الوضع إلى حاله بعد يومين».

وبعد ازدياد الضغط الشعبيّ، قرّر محافظ طرطوس توزيع (تنكة) مازوتٍ (20 لتراً) لكلّ سيارةٍ أسبوعيّاً.

يقول أبو محمد، السائق على خطّ اللاذقية-طرطوس، لمجلة «صـور»: «تنكة المـازوت تشغّل السيارة لمسافة 200 كم، والمسافة بين طرطوس واللاذقية حوالي 65 كم، وبالتالي فإن (تنكة) المازوت لا تكفي سوى ليوم واحد، سابقاً كنت أسافر أربع مرّاتٍ في اليوم إلى اللاذقية، أما اليوم فبالكاد أستطيع السفر لمرّةٍ واحدة».

في حـين اشتكى أحـد الموظفين في معمل الإسمنت: «منذ عشرة أيام ارتفعت أسعار المواصلات، لتصل إلى 350 ليرةً سورية، بسبب ندرة المازوت. سابقاً كنت أدفع 75 ليرةً، أجرةً للسرفيس، للوصول إلى بلدتي وادي العيون». ويتساءل الموظف: «راتبي في اليوم 900 ليرةٍ سورية. كيف سأدفع 700 ليرةٍ منه أجور مواصلات، لأصل إلى عملي يومياً؟».

كـما تـأثـرت محافظة حـماة جـرّاء أزمـة المحروقات الخانقة، فتوقفت الكثير من سيارات الأجرة التي توصل الموظفين من مدن ريف حماة، كمحردة ومصياف والسقيلبية، إلى المدينة. وسجّلت مديريات المدينة تغيّب الكثير من موظفي الريف، بسبب عدم وجود سياراتٍ تنقلهم إليها.

تقول حنين، الطالبة في جامعة حمص: «الأسبوع المـاضي لم أستطع أن أسافر من مدينتي مصياف إلى جامعتي. انتظرتُ أربع ساعاتٍ حتى وجدت سيارةً تأخذني إلى حمص. السيارات قليلةٌ جداً. وإن وُجدتْ فأجرة نقل الراكب حوالي 400 ليرةٍ سورية».

النظام يتخبّط في تأمين المحروقات

في العام المـاضي، عاش النظام على استيراد النفط من الخارج، بعدما فقد السيطرة على أغلب منابع النفط في سوريا. ولجأ إلى شراء المـازوت من الجزائر في النصف الأوّل من عام 2013، لكنه توقف عن ذلك نتيجة عدم ملاءمة المـازوت الجزائريّ لتشغيل وسائل النقل في سوريا.

ثم قام النظام، في الأشهر الماضية، باستيراد مشتقات النفط من إيران. وكان يستورد منها شهرياً 70 ألف طنٍّ من المازوت و40 ألف طنٍّ من البنزين. ولكن هذه الكميات توقفت في شهر تموز المـاضي، بسبب امتناع الخط الائتمانيّ الإيرانيّ عن تمويل توريد النفط إلى سوريا، لعدم قدرة النظام على سداد ديونه لإيران.

يقول المهندس النفطيّ، محمد جمول، لمجلة «صور»: «كان النظام السوريّ يعتمد، بشكلٍ أساسيٍّ، على إيران في تأمين النفط. ولكن الاستيراد متوقفٌ الآن بشكلٍ كامل، ما انعكس بشكلٍ سريع على حياة المواطن، وأصبح من النادر هذه الأيام أن تجد المازوت في محطات الوقود في حماة وحلب وحمص».

طيران التحالف يمنع الوقود عن النظام

إضافةً إلى المصادر السابقة، فإن النظام اعتمد مؤخراً على شراء النفط من تنظيم الدولة الإسلامية، عبر وسطاء في السوق السوداء، ليصل إلى المدن الواقعة تحت سيطرة النظام. لكن تقارير حديثةً أفادت بأن إنتاج النفط في المنشآت التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية تقلّص إلى النصف، بسبب هروب المهندسين والتقنيين التابعين للتنظيم، إضافةً إلى استهداف طيران التحالف الدوليّ، في يوم واحد، ما يزيد عن اثنتي عشرة مصفاة نفطٍ بدائيةٍ «فرّازة» بمحافظة دير الزور، ما تسبّب في دمارها وخروجها عن الخدمة.

ويؤكّد نشطاء من أبناء دير الزور أن إنتاج التنظيم من النفط انخفض من 150 ألف برميلٍ في اليوم إلى ربع هذا الرقم، بسبب تخوّف العاملين في المصافي البدائية، من أبناء العشائر، من استهداف طيران التحالف لهم.

كلّ الأسباب السابقة، إضافةً إلى تهريب النفط إلى دول الجوار، بسبب الفائض الربحيّ الذي يحقّقه (يبلغ سعر لتر البنزين في سوريا حوالي 100 ليرةٍ سورية، بينما يقدّر سعره في تركيا بحوالي 400 ليرة، ما يدفع المنتجين والمهرّبين إلى بيعه لدول الجوار)، جعلت أزمة المحروقات تطفو على السطح في حياة السوريين.

غلاء المحروقات هديّة النظام للسوريين

لم يكن عيد الأضحى ليمرّ بسلامٍ على

السوريين، فالقصف اليوميّ المتواصل بشتى أنواع الأسلحة لم يشبع شرَه النظام تجاه شعبه، فأهداه ارتفاعاً في أسعار المحروقات بنسبة أكثر من 25%.

وبناءً على القرار الجديد، ارتفع سعر لتر البنزين من 80 ليرةً سوريةً إلى 140 ليرة، ولتر المازوت من 60 إلى 80 ليرة. ووفقاً لهذا القرار أصبح سعر صفيحة البنزين 2800 ل.س، وصفيحة المازوت 1600 ل.س.

يقول الأستاذ عز الدين، المدرّس في إحدى ثانويات مدينة حمص، لمجلة «صور»: «كنا نتوقع زيادة الرواتب الشهرية، أو منحةً تعيننا على سداد تكاليف بداية العام الدراسيّ، لكن منحة النظام كانت زيادةً في أسعار المحروقات».

الشتاء على الأبواب.. وتخوّفاتٌ لدى المدنيين

يطلّ الشتاء على السوريين دون توقعاتٍ بإمكانية تشغيل وسائل التدفئة، فأغلب مناطق سوريا تعاني من انقطاعٍ للكهرباء يزيد عن 12 ساعةً في اليوم، ما يجعل الناس يبحثون عن بدائل، أهمها جمع الحطب و«نشارة» الخشب لاستخدامها في التدفئة.

أم علي، المرأة السبعينية من منطقة الشيخ بدر، تقول لمجلة «صور»: «المازوت شبه معدوم. وعلى ما يبدو فإن الحكومة لن توزّع المازوت على المدنيين، كما فعلت في الأعوام السابقة. والكهرباء غير موجودة، وبالتالي لا نستطيع تأمين التدفئة بواسطة الكهرباء».

وتضيف أم علي: «منذ أكثر من شهرٍ ونصف أخرج لجمع الحطب من الجبال، استعداداً لشتاءٍ ليس فيه مازوتٌ أو كهرباء!».

أما الأستاذ عز الدين فيقول: «لم أكن أتوقع أن أستخدم المازوت هذا العام في التدفئة، لقلّته وغلائه. فالمدفأة تحتاج إلى عشرة لتراتٍ يومياً، أي 600 ليرةٍ في اليوم، ولا قدرة لي على دفع هذا المبلغ. وبعد الارتفاع الأخير لأسعار المازوت، أصبحت التدفئة تكلّف 800 ليرةٍ يومياً، لذلك لا يعنيني الموضوع».

فيما يقول الدكتور محمد مدراتي، طبيب أمراض التنفس: «أتوقع تضاعفاً في أمراض المجاري التنفسية والصدرية هذا العام، وخصوصاً بين الأطفال والرضّع، نتيجة اعتماد كثيرٍ من السوريين على الحطب في التدفئة، ما قد يسبّب أمراضاً صدريةً مزمنة، كالربو. الأمر الذي سيزيد من بؤس وشقاء الطفولة السورية، التي عادت حياتها إلى ما قبل خمسين عاماً من اللحظة».

خاص مجلة صور

أكرم أوسو

محمد عبد الله

خاص مجلة صور

أطباء سوريا: المشردون الذين يستهدفهم الجميع!

المنظمات الدولية تعالج السوريين في تركيا
وقيود قانونية على الأطبـاء السوريين في ممـارسة عملهم

كمال السروجي

القطاع الصحي في مناطق النظام: أطباء يهربون من أنقاض مشافيهم

جورج.ك.مبالة

الأطباء في مناطق سيطرة المعارضة:
اعتداءات وإضرابات... تحت قصف البراميل

سامي الحلبي

المنظمات الدولية تعالج السوريين في تركيا
وقيود قانونية على الأطبـاء السوريين في ممـارسة عملهم

كمال السروجي

تتولى اليوم عدد من المنظمات الطبية الدولية، كأطباء بلا حدود، والهلال الأحمـر، إضافة إلى الحكومة التركيـة، وبعض أصحاب رؤوس الأموال من المغتربين السـوريين، المسؤولية الأساسية في تقديم الرعاية الطبية للاجئين السوريين في تركيا. وذلك عبر افتتاح مستشفيات ومراكز طبية، في المنطقة الحدودية بين تركيا وسـوريا، يسـهم في تكوين كادرهـا الطبي، عدد من الأطباء السوريين. وتسـعى هذه الأطراف مجتمعة، إلى تعويض ما فقده السـوريون، مـن الرعاية الطبيـة في بلادهم، بعدما دمـرت آلة الحرب، معظم المنشآت الطبية في مناطقهم.

علاج متأخر في كلس، وإهمال من الحكومة المؤقتة

كلس هـي إحدى المـدن التركية التي تحتضـن عدداً كبيراً من المشـافي المخصصة للسـوريين. وعن واقع حال هذه المشـافي، يـروي الدكتور نور الدين لمجلة "صور"، وهو من الأطباء العاملين في إحدى المشـافي التابعة للهلال الأحمر: "مقارنة مع العمل في المناطق المحررة، فالوضع هنا أفضل بكثـير، لكن الحالات التي تصـل إلى هنا صعبة جـداً، إذ تصل معظمها متأخرة، بسـبب القصف المسـتمر على المناطق المحـررة. بعض إصابات الأطـراف التي تصلنا، تكون مصابة بالتعفن، ويكون المريض عرضة لخطر انتشار الغرغرينا إلى باقي جسده، لذا غالباً ما نلجأ إلى البتر".

ويضيـف الدكتور نور الدين: "يهتم المشـفى الـذي أعمل فيه بالحالات الإسـعافية، إلا أن هناك نقصاً في عدد دور الاستشفاء، وهناك تقصير كبير مـن قبل الحكومـة المؤقتة في تقديم رعاية طبيـة للمرضى، وتأمين حياة المصابين في تركيا".

عدم الاعتراف بالشهادات الطبية السورية

تعاني الكوادر الطبية السورية التي تعيش في تركيا، من عدد من العوائق في ممارسة عملها هناك، إذ تشترط القوانين التركية على ممارسي الطب أن يكونوا من حملة الجنسية التركية، ما يمنع الأطباء والصيادلة السوريين من مزاولة المهنة، إلا في حال اجتياز امتحان اللغة التركية وتعديل الشهادة.

وعن تجربتها، تروي الدكتورة هالة، وهي طبيبة أسـنان مقيمة في تركيا، لمجلـة "صور":"نعاني مـن صعوبة كبيرة في إيجاد فـرص للعمل، مع أن السـوريين هنا في أمس الحاجة إلى الأطباء السـوريين. أمضيت مع عائلي سنة في تركيا، وأنفقنا جميع مدخراتنا المالية".

وحول قوانين مزاولة المهن الطبية في تركيا، تقول هالة: "أمارس المهنة منـذ عشرة أعوام، ليس هناك أي مـبرر للحكومة التركية لوضع هذه العوائق، وخصوصاً لأصحاب الخبرة والدراسـات العليا، فقد عملت في عدة دول عربية وأجنبية بسلاسـة أكبر، اضطررت أخيراً لافتتاح عيادة في منـزلي سراً، يتوجه إليها بعض السـوريين لعلاج أسـنانهم، في ظل تكاليف العلاج الكبيرة في العيادات التركية".

وفي تجربـة أخرى لجأ الدكتور سـامي، المقيم في مدينة مرسـين، إلى افتتاح مشـفى صغير في إحدى القرى التابعـة للمدينة، بالتعاون مع شركاء أتـراك، إلا ان المـشروع لم يكتمـل. وعن أسـباب هذا يوضح الدكتور سامي بأن "أحد المواطنين الأتراك تقدم بشكوى ضدهم، وتم إغلاق المشفى على أثر ذلك".

ويتابع: "أعمل اليوم في الخفاء، فقد نشرت رقم هاتفي على صفحات الفيس بوك المخصصة للسوريين في مدينة مرسين، وأذهب لمعالجة من يتصل بي في بيته، أو يأتي إلى سرّاً لأعالجه في بيتي".

في السياق نفسه، أطلقت مجموعة من الأطباء السوريين مبادرة بدعم من جمعية (IHH) الإغاثية التركية، تطالب الأطباء السوريين بتسجيل أسـمائهم واختصاصاتهم لدى جمعية إعانة المـرضى الدولية، في مدة أقصاهـا 31/8/2014 ، من أجل تقديم طلب لـوزارة الصحة في تركيا بالسماح للكوادر الطبية السورية بمزاولة المهنة في تركيا بشكل نظامي وبدون أي قيود.

القطاع الصحي في مناطق النظام: أطباء يهربون من أنقاض مشافيهم

جورج.ك.مبالة

يعاني القطاع الصحي السوري العديد من المصاعب، التي أنتجها التراجع الاقتصادي والعمليات العسكرية المستمرة، إضافة للاعتبارات الأمنية والسياسية للنظام السوري، وينعكس هذا على صحة المرضى، ومستوى الرعاية الصحية المقدمة لهم، وأحوال الأطباء وقدرتهم على مزاولة مهنتهم.

خسارات المنشآت الطبية تحرم آلاف المرضى من تلقي العلاج

أصيبت المنشآت الطبية السورية بأضرار مادية فادحة بفعل آلة الحرب، ففي حلب وحدها تعرضت أكثر من نصف المنشآت الطبية للدمار الكامل، أبرزها مشفى الكندي الذي تهدم بفعل الاشتباكات، والذي كان يعد أحد أضخم مستشفيات علاج السرطان ومرضى الكبة في الشرق الأوسط، أما المجمع الطبي الذي تم قصفه بقاضي عسكر، فكان يضم أكبر مركز لعلاج العيون في سوريا، كما تعرضت بعض المشافي لأضرار مادية جزئية أدت إلى توقفها عن العمل، كمشفى "زاهي أزرق"، ولم يبق لمرضى حلب من خيارات سوى المشفى الجامعي ومشفى الرازي، وعدد من المشافي الصغيرة الخاصة، معظمها متخصص في التوليد.

ويتحمل مرضى السرطان ومرضى الكلية في حلب المعاناة الأكبر، بسبب عدم توفر مراكز علاج كاملة لحالاتهم في مدينتهم. ويشير الدكتور غسان، أحد أطباء مشفى الرازي، أنه قد "تم افتتاح أقسام جديدة لمرضى السرطان والكلية في المشفى الجامعي ومشفى الرازي، إلا أنها لا تزال ذات إمكانيات محدودة، وغالباً ما يضطر المرضى للسفر إلى دمشق لاستكمال فحوصاتهم التشخيصية، بسبب نقص الأجهزة في حلب. أو لاستكمال علاجهم بسبب تأخر وصول بعض العلاجات، كالجرعات الكيماوية التي لا تصل بكمية كافية لجميع المرضى".

أما عن المعدات الطبية في المشافي الحكومية، فيتحدث الدكتور ثائر، أحد مقيمي قسم العظمية لمجلة "صور": "نعاني من نقص البدائل الصناعية كالمفاصل وصمامات القلب وأجهزة التثبيت العظمية، وإن وجدت فثمنها مرتفع جداً، لأن أغلبها ذو منشأ إيراني أو صيني أو هندي، بينما في السابق كنا نستوردها بثمن أقل من أمريكا وأوروبا واليابان".

وعن انعكاسات ذلك على المرضى يضيف الدكتور ثائر: "نضطر في كثير من الحالات إلى البتر، بسبب قلة المواد والأدوية، وتلوث الإصابات بالإنتانات، نتيجة صعوبة الإسعاف وخصوصاً في الليل. أنا في غاية الأسى لهذا الواقع، ولكن ليس لدينا حل آخر لإنقاذ أرواح البشر".

كما تشهد المشافي التي لا تزال تفتح أبوابها في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في حلب، حضوراً عسكرياً مكثفاً، إذ يضم كل مشفى مفرزة أمنية خاصة به، ومعتقلاً للمرضى تحت الأرض. وتغلب إرادة السلطة العسكرية على قرارات الأطباء والحالة الصحية للمرضى، عدا عن تدخل عناصر مليشيات "الشبيحة" الذين يهددون الأطباء والعاملين بالسلاح إذا اضطرهم الأمر.

يحدثنا عمر، وهو أحد ممرضي مشفى الـرازي: "نجري الكثير من العمليات للمصابين من الجنود والشبيحة تحت ضغط السلاح، كما نجبر على إعطائهم الأولوية المطلقة في قسم الإسعاف، ولا يملك أحد من إدارة المشفى السلطة لإيقافهم".

هجرة الكوادر الطبية من البلاد

فقد الكادر الطبي الوطنيّ، عدداً كبيراً من الأطباء، الذين فضلوا الهجرة خارج البلاد، بحثاً عن فرصة جديدة وحياة أفضل. وتبعاً لنقابة الأطباء في مدينة حلب، فقد تم إغلاق ما يقارب الـ60% من العيادات الخاصة، لظروف مختلفة، أهمها هجرة الأطباء.

وعن أهم الوقائع التي تسببت في هجرة هذا الكم من الأطباء، يحدثنا الدكتور عزيز بكري، وهو أحد الأطباء الذين هاجروا إلى ألمانيا: "ما دفعني شخصياً للهجرة هو الهرب من الاختطاف، بقيت لفترة طويلة

متردداً بين السفر وعدمه، إلا أن حادثة خطف أحد زملائي دفعتني للسفر فوراً".

وعن الصعوبات التي يعاني منها الأطباء في البلاد يضيف: "بات الدخل المادي للطبيب قليلاً جداً نسبة لغلاء المعيشة، إضافة لتعرضه للضغط النفسي الشديد، فعليه أن يعمل في مشافٍ قد لا يتوفر فيها الحد الأدنى من المستلزمات كالكهرباء مثلاً، عدا عن كونه دائما تحت المساءلة الأمنية فيما يخص هوية المرضى الذين يقوم بعلاجهم أو إسعافهم، هذه الأمور مجتمعة، تجعل من الصعب على الأطباء، مقاومة فرصة عمل في الخارج، توفر لهم حياةً مختلفةً تماماً".

وقد شكلت المضايقات الأمنية التي تعرض لها عدد من الأطباء، حافزاً لانتقال الكثير منهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أو السفر خارجاً.

ويروي لنا الدكتور مصطفى تجربته بالقول: "بعد استشهاد صديقي الدكتور صخر حلاق، أشهر أطباء حلب، على يد فرع الأمن العسكري، خفت كثيراً على نفسي، الأمر الذي دفعني إلى إغلاق عيادتي، والسفر إلى بيروت، منتظراً انتهاء الأزمة لأعود إلى حلب. كنت أتوقع أن الأزمة سوف تنتهي سريعاً، وها قد مضت سنتان، صرفت فيهما كل مدخراتي دون وجود أفق للحلّ".

يذكر أن عـدداً من أبرز الوجوه الطبية في حلب، قد تعرضت للقتل أو الاختطاف، وقد ورد في تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منتصف العام الماضي أن "143 عاملاً في القطاع الطبي قد قتلوا، بينهم 64 طبيباً و27 صيدلياً و 52 مسعفاً"، وتشير إحصائيات توزع الضحايا، بأن النسبة الأكبر من الأطباء الشهداء تتركز في مدينة حمص، يليها ريف دمشق وإدلب ثم حلب.

أما عن الأطباء المعتقلين في سجون النظام، فتذكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وجود قرابة الثلاثة آلاف معتقل من العاملين في المجال الطبي، وأن 13 منهم، قد قضوا تحت التعذيب، بينما لا يمكن معرفة مصير الباقين، أو ظروف الاعتقال التي يعيشونها.

فقدان الدواء وعوائق استيراده وإنتاجه

نقص الدواء هو الوجه الآخر لخسائر القطاع الصحي السوري، إذ يعاني القطاع الدوائي اليوم من نقص حاد في عدد من الأصناف الدوائية، ويعود السبب الرئيسي لتوقف المعامل المحلية عن إنتاجها، وصعوبات استيرادها من الخارج. ويصل عدد المعامل التي توقفت عن العمل الى30 معملاً، وفق تقديرات وزارة الصحة السورية، بينما خرج ما يقارب الـ24 معملاً عن سيطرة النظام، واستمر في إنتاج الدواء ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. أدى هذا إلى انخفاض نسبة تغطية الدواء للسوق المحلية إلى 20% عام 2013، بينما بلغت النسبة 90% من احتياجات السوق المحلية في عام 2010.

وعن الأصناف الدوائية المفقودة في مناطق سيطرة النظام في سوريا، يوضح الصيدلي فارس لمجلة "صـور": "هناك نقص كبير في مادة (النتروغليسيرين) وهي أحد أدوية الذبحة الصدرية، و(الدافلون) لتنظيم عمل الأوردة، إضافة لعلاجات السرطانات، خصوصاً الجرعات الكيميائية، كما تتوفر بعض الأدوية بكميات قليلة جـداً لا تفي بالحاجة، خاصة بعض الأدوية الهضمية، وأدوية التهاب الكبد، وبعض المضادات الحيوية"

استيراد الدواء المفقود محلياً، هو الحل الذي لجأت إليه عدد من المستودعات والشركات الدوائية، في سعيها لسد النقص الحاصل في السوق المحلية، وقـد صـدرت العديد من القرارات من قبل حكومة النظام، والتي تحدد شروطاً معينة لاستيراد الـدواء، أهمها حصر استيراد الدواء من الدول "الصديقة" لسوريا، وهي روسيا وإيـران والصين وبعض الدول الآسيوية، ويتعرض للملحقة القانونية كل من يخالف هذا القرار.

يشتكي عدد من الأطباء والصيادلة، من انعدام فعالية بعض الأدوية المتوفرة في السوق، ويعتبر الصيدلي صلاح أن "انعدام الرقابة الدوائية، خلال عملية التصنيع في جميع المعامل، سهلت على هذه المعامل القيام بتجاوزات في الالتزام بشروط التصنيع والجودة، فعمليات الرقابة باتت تقتصر على عينات يقدمها المعمل لوزارة الصحة، للأدوية التي يريد طرحها في مناطق النظام، فيما تنعدم الرقابة بشكل تام في المناطق المحررة".

وتنتشر في بعض مناطق سيطرة المعارضة في شمال سوريا، سوق سوداء لتجارة الأدوية، التي لا يعرف مصدرها بالتحديد، إلا أن معظمها مصنعة في الهند، ويعتبرها عدد من الصيادلة مشبوهة، ما يشكل خطراً على صحة المرضى هناك.

الأطباء في مناطق سيطرة المعارضة:
اعتداءات وإضرابات... تحت قصف البراميل

سامي الحلبي

تتعرض المنشآت الطبية في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في مدينة حلب، إلى الكثير من الصعوبات، خلال عملها في تقديم الرعاية الطبية لسكان هذه المناطق. إذ تعاني بشكل مستمر من مخاطر استهدافها من قبل طيران النظام من جهة، ومن مضايقات بعض الفصائل العسكرية المعارضة من جهة أخرى.

ضرب وإضراب!

مؤخراً تكررت حوادث الاعتداء على الكوادر الطبيّة في عدد من المشافي، كمشفى القدس في حي السكري، ومشفى دار الشفاء بحي الشعار. وأتت حادثة مشفى عمر بن عبد العزيز بحي المعادي، لتفجر الوضع، مؤدية إلى توقف العمل الطبي في المدينة، حتى تحقيق مطالب العاملين في المجال الطبي.

وعن تفاصيل الحادثة، يشرح ناشطٌ من المدينة، رفض الكشف عن اسمه، لمجلة "صور"، أن "عناصر مسلحين تابعين لحركة حزم، تهجموا بتاريخ 23-8-2014 على عاملين في مشفى عمر بن عبد العزيز، على خلفية دخول أحد عناصر الحركة إلى المشفى بقصد العلاج، ومحاولته فرض إرادته على الطبيب المعالج والكادر الطبي".

ويسرد الناشط التفاصيل بالقول: "طلب العنصر من الطبيب الذي عاينه أن يجري له صورة شعاعية، فقال له الطبيب أن جهاز التصوير معطل ولا يعمل، وبعد إصرار العنصر على طلبه بطريقة فظة، تعالت الأصوات بين الطبيب والعنصر، وتدخل رفاق المريض المسلحين، وقاموا بضرب الطبيب، مع مجموعة من العاملين والممرضين، الذين تدخلوا لحل الخلاف. في أعقاب ذلك تدخلت مجموعة ثانية، من عناصر حركة حزم، واعتدت مرة ثانية على الطاقم الطبي. ما استدعى القائمين على المشفى، إلى إعلان إغلاقه حتى إشعار آخر، بغرض حماية الكادر الطبي والمرضى المتواجدين فيه".

ويوضح "أبو الفحم"، وهو أحد المسعفين في النقطة الطبية في حي بستان القصر، لمجلة صور، أن من قام بالاعتداء على الطاقم الطبي، هم مجموعة تعرف بـ "النحلاوية"، وهي مجموعة من مقاتلي الجيش الحرّ، انضموا مؤخراً لحركة حزم.

ويضيف أبو الفحم أن "النحلاوية هم مجموعة من أبناء قرية تدعى نحلة، ولهم تاريخ طويل من الفساد، وكانوا سابقاً مسؤولين عن معبر كراج الحجز الفاصل بين شطري حلب، وقد فرضوا حينها الكثير من الأتاوات على المدنيين المنتقلين بين شطري المدينة".

وتعتبر هذه الحادثة الثانية من نوعها، حيث اعتدى عناصر من حركة حزم أيضاً، منذ أسابيع، على عاملين طبيين في مشفى القدس بحي السكري، ما دفع كوادر المشفى إلى إعلان الإضراب، والتوقف عن العمل. وخرجوا بمظاهرة تندد بالانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في القطاع الطبي من بعض فصائل المعارضة.

بالمقابل، نفى أبو عرب، أحد القادة العسكريين لحركة حزم بحلب، في بيان مصور، مسؤولية الحركة عن الاعتداءات، وادّعى أن من قام بها إحدى الفصائل الأخرى، وأن الحركة تدخلت لحل الإشكال بعد سماع عناصرها أصوات إطلاق النار.

هذه الحادثة وغيرها، أثرت سلباً على سير العمل في مشافي حلب، ودفعت العديد من العاملين بها، لترك عملهم بسبب تعرضهم للخطر. ويعتبر أبو الفحم أن على الفصائل المقاتلة "أن تحترم الخدمة الإنسانية التي يقوم بها العاملون في المشافي، لإنقاذ حياة عناصرها، وحياة بقية المرضى، كما عليها التدخل لحماية المشافي لا التسبب بالمشاكل".

الهيئة الشرعية تتدخل كوسيط لحماية المشافي

على خلفية الاعتداءات المتكررة على المشافي والكوادر العاملة فيها، ناشدت الهيئة الشرعية بحلب بتاريخ 24-8-2014، كافة الأطباء العاملين

في مشافي حلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة، بالرجوع إلى أعمالهم، ووعدتهم بأنها "ستضرب بيد من حديد كل من يعتدي عليهم بسوء"، وأكدت أن"أي اعتداء على الكوادر الطبية، هو اعتداء على كل مسلم شريف مرابط على أرض الشام".

وطالبت العناصر المسؤولين عن حماية المشافي، بالتواصل مع الهيئة الشرعية، عند حدوث أي طارئ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة على وجهة السرعة.

إلا أن معظم العاملين في المجال الطبي، توقفوا عن أداء عملهم، بدءً من تاريخ 26-8-2014، بقرار من لمجلس الطبي الموحد، وأعلنوا إضراباً شاملاً عن أداء العمل في كافة أنحاء المدينة، احتجاجاً على عمليات الاعتداء التي يتعرضون لها، مطالبين بإيجاد حل جذري للمشكلة.

وبرر المجلس الطبي إضرابه "بعدم تسليم الجناة من حركة حزم للهيئة الشرعية، التي قبلت كل الأطراف الاحتكام إليها، بعد مضي 72 ساعة على الحادثة، إضافة لأسباب سابقة كالاعتداءات المتكررة، على العاملين في مشفى الزرزور والقدس، وتكسير صيدلية تابعة لمشفى دار الشفاء، من قبل عناصر تابعين للجيش الحرّ"

على إثر ذلك، اجتمع ممثلون عن كل من جيش المجاهدين، وحركة نور الدين الزنكي، وجبهة النصرة، والجبهة الإسلامية، والهيئة الشرعية، والمجلس الطبي لمدينة حلب، مساء السادس والعشرين من ذات الشهر، في محاولة لإيجاد حل للأحداث الأخيرة، وأعلنوا توصلهم لاتفاق صلح، تضمّن تسليم العناصر الذين قاموا بالاعتداء على مشفى عمر بن عبد العزيز، ومحاكمتهم أصولاً، وعدم السماح لعناصر الحماية المفرزين إلى المشافي بالدخول إليها دون عذر طبي، كما تضمنت الاتفاقية عدم اعتقال إي عنصر من الكادر الطبي، إلا بعد إبلاغ إدارته أصولاً عبر الهيئة الشرعية.

واشترط المجلس الطبي تقديم اعتذار مكتوب من الفصائل الموقعة على الاتفاقية، ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعهد بدوره بتقديم العلاج لجميع أبناء المدينة، مدنيين وعسكريين.

"الدولة الإسلامية" تقتل الأطباء بعد تكفيرهم

لم تسلم الطواقم الطبية من ممارسات تنظيم "الدولة الإسلامية"، إذ قام عناصر "الدولة" بخطف وتصفية الكثير من الأطباء والممرضين، إضافة لاعتقال العشرات، الذين ما يزالون مجهولي المصير.

وفي حادثة مروعة، أقدم التنظيم على ذبح الطبيب محمد أبيض، أحد أبناء منطقة اعزاز، الذي يعمل في مشفى "أطباء بلا حدود"، بحجة أنه ينوي السفر وإكمال دراسته في "بلاد الكفر" (ألمانيا)، إضافة لاتهامه بالعمل مع "أعداء الإسلام".

في حادثة أخرى، قتل عناصر التنظيم، الطبيب حسين سليمان، الملقب بأبي ريان، وهو أحد الأعضاء الفاعلين في حركة أحرار الشام الإسلامية، حيث تم العثور على جثته، بعد أن تم تعذيبه بطريقة شنيعة. وبرّر التنظيم حادثة القتل بأن أبا ريان يعمل مع "الصحوات".

كما أعدم التنظيم اثنين من المسعفين العاملين في النقطة الطبية بحي بستان القصر، بتهمة "الرّدة" والتعامل مع "الغرب الكافر"، حيث تم العثور على جثتي المسعفين في مشفى الأطفال في حي قاضي عسكر، إضافة لحوالي خمسين جثة تعود لناشطين من أبناء المدينة.

طائرات النظام تستهدف المشافي بالبراميل المتفجرة

في سابقة تاريخية، استهدفت طائرات النظام المشافي والكوادر الطبية المتواجدة بها، بقصف ممنهج، باستعمال الصواريخ والبراميل المتفجرة.

يقول أبو الهدى، وهو طبيب في أحد المشافي الميدانية بحلب، إن "القصف لا يميز بين المنشآت الطبية ومقرات الجيش الحر ومنازل المدنيين. نحن نعرف أنه يستهدف الإنسان، من خلال استهدافه المتكرر للمشافي الميدانية، ما اضطرنا لإلغاء أسماء المشافي في حلب وعدم الإعلان عنها، والإشارة لها برموز تتغير كل فترة، من أجل حمايتها من قصف البراميل المتفجرة". وقد عبّرت الكثير من المنظمات الدولية ذات الشأن، عن استيائها الكبير، من الاستهداف الممنهج من قبل قوات النظام للمنشآت الطبية، ومن المضايقات التي تستهدف العاملين في القطاع الصحي، في مدينة تعتبر الأخطر في العالم. فيما يشدد القانون الدولي الإنساني على أهمية حماية المنشآت الطبية والعاملين فيها أثناء الحروب، ويؤكد على حياديتها، وعلى ضرورة إبعاد هذه المنشآت والعاملين فيها، عن الأعمال العسكرية والقتالية.

مرضى السرطان في سوريا: المعاناة في ظلّ الحرب وغياب الدواء

ليلى الحلبي

يدفع المرضى السوريون اليوم ضريبة التراجع الكبير في المنظومة الصحية السورية. وإلى جانب خصوصية حالتهم الصحية، يعاني مرضى السرطان الأمرّين للحصول على العلاج داخل الأراضي السورية، متحدّين ظروف الحرب القاسية، أملاً بأن تتغلب إرادة الحياة على الموت الذي يحيط بهم من كلّ جانب.

لا يحظى مرضى السرطان السوريون بتوافر عيادات الأورام، أو المشافي المتخصّصة بالكشف المبكّر عن المرض، في مدنهم وقراهم. كما لا يحظون بتوافر العلاج، ما يضطرّهم إلى السفر ساعاتٍ طويلةً إلى أحد المراكز العلاجية القليلة الموجودة في المدن الكبرى. ويتحمّل مرضى العلاج الكيماويّ آلام العلاج ومشقّة السفر، الذي قد يستمرّ، في كثيرٍ من الأحيان، يوماً كاملاً. وتحصل قلةٌ قليلةٌ منهم على العلاج مجاناً، تبعاً لحالتهم الصحية، أو (الواسطة) التي يأتون بها. ويضطرّ آخرون إلى شراء العلاج من خارج المشفى، بالرغم من الأسعار المرتفعة لهذا النوع من الأدوية.

مراكز قليلةٌ للعلاج

معظم السوريين الذين بـدأوا علاجاً مبكّراً للمرض، اكتشفوه مصادفةً خلال قيامهم بفحوصاتٍ لأمراضٍ أخرى، بسبب عدم وجود فحوصاتٍ دوريـةٍ في المشافي والمستوصفات السورية. إلا أن غالبية المرضى يتمّ اكتشاف مرضهم بشكلٍ متأخّر، حين تتدهور حالتهم الصحية، ما يجعل معظمهم بحاجةٍ ماسّةٍ إلى تلقّي علاجٍ مكثّفٍ وسريعٍ لمحاربة المرض. يذكر أن سرطانَ الرئة عند الرجال، وسرطان الثدي عند النساء، يتصدّران قائمة الأورام التي يعاني منها مرضى السرطان السوريون، تبعاً لتقرير وزارة الصحة السورية.

يتوافر علاج الأورام في أماكن محدودةٍ جداً في سوريا. ويعدّ مشفى البيروني في دمشق أكبر المراكز المتخصّصة في علاج الأورام في البلاد. وهو يقدّم اليوم أوسع مجموعة من الفحوصات والأدوية لمرضى السرطان، مقارنةً بباقي المراكز. وتشير مصادر إداريةٌ من داخل المشفى إلى أن 80% من مرضى السرطان السوريين مضطرّون إلى التوجّه إليه مرّةً واحدةً على الأقلّ، لإجراء الفحوصات التشخيصية الدقيقة، فيما يتلقّى أكثر من 50% من المرضى علاجهم كاملاً فيه.

يقول الدكتور ليث، وهو طبيبٌ متخصّصٌ في علاج الأورام: «مرضى المشفى يأتون اليوم من جميع المحافظات السورية، لإجراء الفحوص وتلقّي العلاج. يصل إلينا بعض المرضى منهكين وغير مؤهّلين لبدء العلاج، بسبب صعوبات السفر الطويل. مع هذا لا يستطيع الكثير من المرضى التوجّه إلى دمشق لاعتباراتٍ عديدة، منها قيودٌ أمنيةٌ بسبب وجودهم في مناطق تحت سيطرة المعارضة، أو لاعتباراتٍ مادّية. وفي حين كنا نستقبل أكثر من 400 مريضٍ في المتوسّط، خلال سنواتٍ سابقة، نستقبل الآن ما لا يتجاوز الـ300 مريضاً، بالرغم من أن المشفى بات يتفرّد اليوم بإجراء بعض الفحوصات، بسبب تعطّل المراكز الأخرى».

إلا أن مشفى الـبـيروني يواجه عـدداً من الصعوبات، التي تحول دون تقديمه الرعاية الأمثل لمـرضى الـسرطـان. ويوضح الدكتور ليث أن أبـرز الصعوبات تتمثل بـ"نقص كمية العلاجات الكيماوية التي يحصل عليها المشفى، نسبةً إلى عدد المرضى. فالكثير من المرضى لا يحصلون إلا على الأدويـة السامّة للخلايا السرطانية. كما يسبّب التوافر غير المنتظم للتيار الكهربائيّ خللاً في تقديم العلاج الشعاعيّ، بما فيه العلاج الشعاعيّ الموضعيّ. أما العلاج بوحدة الكوبالت فلا يعمل دون وجود مصدرٍ بديلٍ للطاقة".

يضطرّ معظم المرضى، اليوم، إلى شراء العلاج بأنفسهم قبل التوجّه إلى المشفى. ويقتصر

توافر العلاج على صيدليةٍ واحـدةٍ فقط في كلٍّ من حلب واللاذقية ودمشق. وفيما تعدّ تكاليف الأدوية السرطانية باهظةً جداً، لا يجد الفقراء من المرضى حلاً سوى انتظار دورهم للحصول على الـدواء المجانيّ من المشفى، أو اللجوء إلى علاجاتٍ تقليديةٍ تعدّ عديمة الفائدة، من وجهة نظرٍ طبية.

يقول عدنان، وهو مريضٌ من سكّان دمشق: «لا أملك المال لشراء الدواء. تأجّل موعد تلقّي جرعتي من المشفى ثلاث مرّات، بسبب عدم توافر الدواء. وحالتي تسوء يوماً بعد يوم».
أما عن المراكز الأخرى في سورية، فهي تقتصر على مشفى تشرين في مدينة اللاذقية، وهو يستقبل معظم مرضى المنطقة الشمالية للبلاد. وقد وصل عدد مرضاه خلال عام 2013 إلى 2800 مريض، أكثر من نصفهم جـاؤوا من خارج المدينة. إضافةً إلى شعبةٍ للأورام افتتحت مؤخراً في مشفى حلب الجامعيّ، ومشفى زاهي أزرق في مدينة حلب. وتعدّ إمكانيات هذه المراكز محدودةً جداً.

وقد نال مرضى السرطان في حلب النصيب الأكبر من الحرمان من العلاج، بسبب ظروف الحرب التي تعاني منها المدينة، إضافةً إلى فقدان مشفى الكندي، الذي كان من أكبر المراكز المتخصّصة في علاج الأورام، إلى أن تهدّم بشكلٍ كاملٍ بفعل المعارك الدائرة في المدينة.

دروب الآلام!

السفر برّاً هو الوسيلة الوحيدة للتنقّل بين المدن السورية. وبالرغم مما يحمله السفر من مخاطر الاعتقال أو الخطف أو التعرّض لنيران معارك قد تنشب بشكلٍ فجائيّ، لا يجد المرضى خياراً آخر غير خوض هذه المجازفة في سبيل الحصول على العلاج.
يقول صادق مرعي، وهو أحد المرضى: «أسافر

كلّ أسبوعين إلى دمشق لأخذ جرعتي من المعالجة الكيماوية. الطريق غير آمنٍ على الإطلاق، ويستغرق 13 ساعةً على الأقلّ. في كلّ مرّةٍ نسلك طريقاً مختلفاً تبعاً للوضع الأمنيّ. نمرّ في مناطق غير مأهولة، ولا توجد أيّة استراحاتٍ أو احتياطاتٌ إسعافيةٌ أو طبيةٌ خاصّةٌ بالمرضى على طول الطريق».

يضاف إلى معاناة صادق المتكرّرة، عدم وجود مرافقٍ له خلال السفر. وهو حال معظم المرضى الذين يضطرّون إلى السفر وحدهم لاعتباراتٍ عدّة، منها الخوف وارتفاع تكاليف السفر، أو فقدان من كان يهتمّ لأمرهم.

اختفاء الدواء

اعتمدت سوريا، فيما مـضى، على الأدويـة السرطانية المستوردة. إلا أن كلاً من العقوبات

الاقتصادية، وحصر النظام تعاونه الاقتصاديّ مع دولٍ معينة، أدّى إلى نقصٍ كبيرٍ في توافر الأدويـة السرطانية في البلاد. يقول أحمد الحجّي، وهو صيدلانيٌّ ومدير أحد المستودعات الدوائية: «ليست هناك أية بدائل محلية الصنع لأدوية السرطان. وقد حظرت قوانينٌ جديدةٌ تأمين هذه الأدوية من أية جهةٍ لا تنتمي إلى ما سمّي بالدول الصديقة لسوريا، ما تسبّب بمشاكل قانونيةٍ للعديد من المستودعات التي استوردت الأدويةً في وقتٍ سابق، بهدف سدّ الحاجة المتزايدة وإنقاذ المرضى».
ولا يبدو حال مرضى السرطان من اللاجئين السوريين أفضل من أقرانهم في الداخل. فقد صرّحت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنها باتت مضطرّةً إلى وقف تقديم العلاج لمرضى السرطان السوريين من اللاجئين، بسبب ضعف التمويل.
ويعدّ مرضى السرطان الموجودون في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة الأسوأ حالاً، في ظلّ غياب جهةٍ معنيّةٍ بتقديم العلاج لهم في مناطقهم، ما يضطرّهم إلى السفر إلى دولٍ أخرى، كتركيا أو لبنان، بحثاً عن علاجٍ مجانيّ.
ويرجّح الأطباء زيادةً مستقبليةً في عدد مرضى السرطان السوريين. والسبب، تبعاً للدكتور ليث، هو «التأثير طويل الأمـد لمخلّفات الحرب، كالتلوّث بالمواد الكيماوية والعضوية والمعدنية».

المحاكم الاستثنائية

عاصم الزعبي

هي محاكم تم إحداثها في ظروف معينة وبشكل استثنائي وقد سلبت القضاء اختصاصه وحصرت عمله في نطاق محدد ونالت من حياديته وهيبته.

في سوريا هناك نوعان من هذه المحاكم:

النوع الأول: محكمة الميدان، وتاريخها قديم في سوريا يعود إلى فترة الستينات من القرن العشرين وقد طرأ تعديل عليها في دستور عام 1973 وتم حرف عملها في ثمانينات القرن الماضي إبان الأحداث المتعلقة بالصراع بين النظام السوري وجماعة الأخوان المسلمين.

بنية المحكمة: تؤلف بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد والأعضاء عن نقيب .

أحكامها: لا ترقى أحكامها في أحسن الأحوال إلى رتبة المحاكم القانونية العادلة، وتعتبر معدومة بالنسبة للمدنيين.

قراراتها قطعية لا تقبل أي طريقة من طرق الطعن، وتطبق قراراتها بعد التصديق عليها من السلطة المختصة وتنفذ وفق التشريعات القضائية المعروفة.

تخضع أحكام الإعدام فيها لتصديق رئيس الدولة، أما باقي الأحكام فيجري تصديقها من وزير الدفاع .

ويحق فقط لرئيس الدولة أو وزير الدفاع تخفيف العقوبة أو استبدالها بعقوبة أخرى أو إلغاؤها مع حفظ الدعوى، كما يجوز لهما أن يأمرا بإعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان أخرى.

في دستور 1973 تم إحداث تعديل على الدستور السوري بإحداث محاكم سرية تسمى المحاكم الميدانية مع إضافة بند يتضمن (عدم ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة أو الموكلة إليهم).

وهذه المحاكم كانت نهاية أغلب من تم اعتقالهم من جماعة الإخوان المسلمين أثناء صراعهم مع السلطة السورية زمن الأسد الأب.

بعد ذلك انخفض حجم عملها في حالات قليلة ونادرة نتيجة لقلة الحراك السياسي.

وعند انطلاق الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011 عاد نشاطها أكثر من السابق حتى أنها سميت (مقبرة الناشطين والثائرين)، واستمدت سمعتها السيئة من قسوة أحكامها التي تبدأ بخمس سنوات وصولاً إلى عقوبة الإعدام.

وكل من تتم محاكمتهم يتم تحويلهم إلى سجن صيدنايا العسكري حيث الإقامة هناك لا تقل سوءاً عن فروع الأمن.

ووفقاً للشهود والمعلومات المتواترة فإن أغلب من تم تحويلهم إلى هذه المحكمة هم نشطاء في المجال الطبي والإغاثي، أو تم اعتقالهم بشكل عشوائي وإجبارهم تحت التعذيب في الأجهزة الأمنية على التوقيع والبصم على اعترافات ملفقة دون أي مستند قانوني، وقد صدرت أحكام بحق البعض وتم تنفيذها بناءاً على ما أرفق في ملف المعتقل.

وعادة يتم إصدار الحكم خلال عشرة أيام على الأقل أو شهر كحد أقصى وينفذه وزير الدفاع خلال يومين أو ثلاثة.

النوع الثاني: محكمة مكافحة الإرهاب

تشكلت بناءً على قانون أصدره رئيس الدولة السورية بشار الأسد، وهو القانون رقم 22 لعام 2012 وذلك بعد صدور وإقرار قانون

مكافحة الإرهاب في شهر تموز 2012 .
وهي محكمة متخصصة في قضايا الإرهاب مقرها العاصمة دمشق.
المادة الأولى من القانون 22 الناظم للمحكمة تنص على أنه: تحدث محكمة تختص بالنظر في قضايا الإرهاب مقرها دمشق ويجوز عند الضرورة إحداث أكثر من غرفة بقرار من مجلس القضاء الأعلى.
تشكيل المحكمة: تؤلف من 3 قضاة كل منهم بمرتبة مستشار رئيس وعضوين أحدهما عسكري وتتم تسميتهم بمرسوم بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى .
قاضي التحقيق في محكمة مكافحة الإرهاب: يسمى بمرسوم بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى، ويخول إضافة إلى صلاحياته بصلاحيات قاضي الإحالة التي تنص عليها القوانين النافذة (أي أن قاضي التحقيق يحقق ويجرم بشكل نهائي ويحول إلى المحكمة مما يدل على الخرق الواضح للقوانين النافذة، ومنها قانون أصول المحاكمات الجزائية).
النيابة العامة: يمثل الحق العام لدى المحكمة نيابة عامة خاصة بها يسمى رئيسها وأعضاؤها بمرسوم بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى.
الاختصاص: تختص المحكمة بالنظر في جرائم الإرهاب وفي الجرائم التي تحال إليها من قبل النيابة العامة الخاصة بها.
كما يشمل اختصاصها جميع الاشخاص مدنيين وعسكريين .
الطعن: تخضع الأحكام الغيابية الصادرة عن المحكمة للطعن أمام دائرة خاصة يتم تشكيلها في محكمة النقض.
أما بالنسبة للأحكام الغيابية الصادرة عنها فلا تخضع لإعادة المحاكمة في حال إلقاء القبض على المحكوم عليه، إلا إذا كان قد سلم نفسه

طواعية.
ولا تتقيد المحكمة بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في جميع أدوار الملاحقة والمحاكمة (لا تتقيد بالأصول الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية).
كما تنقل إليها جميع دعاوى الإرهاب المنظورة أمام سائر المحاكمة وفق حالتها الراهنة.

تقرير هيومان رايتس ووتش (سوريا – استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة) الصادر بتاريخ 25 تموز 2013 :

توفر محكمة مكافحة الإرهاب الغطاء القضائي لاضطهاد المعارضين على أيدي أجهزة الأمن في سوريا، ربما حصلت الحكومة على قانون جديد لمكافحة الإرهاب لكن ليس من القانون في شيء أن يحاكم نشطاء سلميون دون ضمانات بمحاكمة عادلة على أفعال لم يكن يصح تجريمها بالأساس.
(نديم حوري – نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

إن المحكمة المتخصصة تستغل الأحكام الفضفاضة لقانون مكافحة الإرهاب لإدانة نشطاء بتهمة مساعدة الإرهابيين في محاكمات تنتهك الحقوق الاساسية في الإجراءات القضائية السليمة.
يتم توجيه الاتهامات تحت ستار مقاومة التشدد العنيف لكن المزاعم المأخوذة على النشطاء لا تزيد في الواقع عن أفعال من قبيل توزيع المساعدة الإنسانية والمشاركة في مظاهرات وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
حتى منتصف حزيران 2013 تم إحالة 50 ألف شخص على الأقل إلى محكمة مكافحة الإرهاب
و رغم تمتع المتهمين بالحق في توكيل محام للدفاع والاطلاع على التهم الموجهة إليهم وفي حضور محاميهم أمام المحكمة إلا أن الأدلة الوحيدة المأخوذة عليهم في قضايا كثيرة كانت اعترافات منتزعة أثناء الاستجواب تحت الضغط أو التعذيب.
و يزعم المحتجزون في أحيان كثيرة أن أجهزة الأمن السورية عذبتهم لانتزاع الاعترافات لكن المحكمة لا ترفض هذه الاعترافات على أساس انتزاعها بالإكراه.
وماتزال هذه المحاكم حتى اليوم تقوم بدور أقرب إلى دور الفروع الأمنية ضاربة كل القوانين ومفاهيم العدالة القانونية عرض الحائط .

الجامعات السوريّة: ترتيبٌ متأخرٌ عالمياً وشهاداتٌ مزوّرة

رنا خليل

تزايدت المصاعب التي يعاني منها القطاع التعليميّ في سوريا في الآونة الأخيرة. فبالإضافة إلى رواسب تخلف المناهج، وطرائق التدريس التقليدية، وانخفاض كفاءة المدرّسين، ظهرت مشاكل نقص الكوادر وانخفاض المستوى التعليميّ في الجامعات، وتزوير الشهادات، وعمليات الغشّ التي باتت بلا نهاية.

تصنيف الجامعات السورية في الحضيض

أولى دلائل سوء الحال الذي لحق بالجامعات السورية هو تراجع ترتيبها عالمياً. فوفقاً لموقع «سايبرميتريك لاب»، وهو موقعٌ تابعٌ لمجمع وحدة الأبحاث الدولية، جاء تصنيف الجامعات السورية متأخراً عن ترتيبها في سنواتٍ سابقة. فقد حازت جامعة دمشق على المرتبة 4475 عالمياً، وجامعة البعث على المرتبة 5133، أما جامعة حلب فحلّت في المرتبة 6730، والجامعة الافتراضية السورية في المرتبة 7015، وتأخّرت الجامعات الخاصّة إلى مراتب أبعد من ذلك.

يذكر أن تصنيف الجامعات عالمياً يتمّ وفق معايير عدّة، أهمّها جودة التعليم، من خلال إنجازات خريجي الجامعات، وحصولهم على الجوائز العالمية ومنها نوبل، إضافةً إلى مستوى الهيئة التدريسية في هذه الجامعات، ونسبة الكادر التدريسيّ إلى عدد الطلاب، كما تُؤخذ الأبحاث العلمية التي تتمّ في هذه الجامعات بعين الاعتبار.

أما عن أسباب تراجع تصنيف الجامعات السورية، فيوضح أحد المدرّسين في كلية الطبّ في جامعة دمشق، الدكتور بشار: «أهمّ أسباب هذا التراجع هو النقص الذي حصل مؤخّراً في الكادر التدريسيّ للجامعات، بسبب هجرة أعدادٍ كبيرةٍ منهم إلى خارج البلاد، ما أدّى إلى نقص عددهم نسبةً إلى عدد الطلاب في الكليات، وإلغاء العديد من تخصّصات الدراسات العليا. كما تسبّب عدم تفرّغ الكوادر التدريسية للبحث العلميّ وكتابة الأبحاث إلى تراجع مستوى هذه الجامعات، رغم أن الأبحاث العلمية التي تُجرى في الجامعات السورية محدودةٌ منذ زمن. كما تؤثر ظروف الحياة اليومية على المستوى التعليميّ الذي تقدّمه الجامعة، فيؤدّي غياب الكهرباء والماء عن الجامعة إلى إلغاء العديد من الوسائل التعليمية التطبيقية في الكليات العلمية».

وفي سعيها لتدارك نقص عدد الأساتذة في معظم الجامعات السورية، لجأت إدارة هذه الجامعات إلى تكليف أساتذةٍ لتدريس مقرّراتٍ ليست من اختصاصهم، ما يُنقص من السوية العلمية المقدّمة للطالب.

أما عن نظام التدريس والامتحانات، ومدى تأثيره على مستوى التدريس، فيضيف الدكتور بشار: «بالرغم من أن الترفيعات الإدارية، والدورات الاستثنائية الصيفية التي مُنحت للطلاب مؤخراً، قد ساعدتهم على تجاوز صعوبات ظروف الحرب التي يعانونها، إلا أنها أسهمت في تراجع مستوى الامتحانات، وتراجع سمعة الجامعات السورية، وكفاءة عددٍ من الطلاب، ما أسهم أيضاً في تراجع مستوى الجامعة». يُذكر أن ثلاث دوراتٍ استثنائية، وثلاثة ترفيعاتٍ إدارية، قد مُنحت لطلاب الجامعات السورية خلال السنوات الثلاث الماضية.

جهودٌ ضائعةٌ وأوضاعٌ صعبة

وعن ما يجرى من أبحاثٍ، ومدى جدّيتها وإسهامها في رفع مستوى التعليم، توضح ميسون، إحدى طالبات الدراسات العليا في جامعة حلب، لمجلة «صور»: «هناك العديد

من الأبحاث والدراسات المهمّة التي تُجرى ضمن كليّاتنا، بالرغم من الإمكانيات المحدودة جداً، إلا أن بعض الطلاب الجدّيين في بحثهم يصلون إلى نتائج ودراساتٍ أكثر من جيدة. التقصير هو في قلّة الاهتمام الذي تلقاه هذه الأبحاث، فهي لا توثّق أو تُنشر خارج مكتبة الكليّة نفسها. أظن أن علينا بذل جهودٍ أكبر لتوثيق هذه الأبحاث عبر شبكة الإنترنت، وفي المواقع العلمية السورية والعربية، لتحسين صورة جامعاتنا في الخارج».

يذكر أن الدراسة وتقديم الامتحانات لم تعد بالأمر اليسير في سوريا، إذ يعاني الطلاب ظروفاً حياتيةً صعبة، تبدأ بكثرة المصاريف الجامعية، وتراجع خدمات الكهرباء والماء، ولا تنتهي بصعوبة التنقل بين المدن السورية، للوصول إلى جامعاتهم وتقديم الامتحانات.

وعن تأثير هذه الظروف على عملية التعليم تحدّثنا غادة، إحدى الطالبات المتفوّقات في كلية الطبّ في حلب: «إيجاد مسكنٍ ملائم هو أوّل ما نعاني منه مع بدء السنة الدراسيةً، بسبب غلاء الإيجارات، وعدم فتح المدينة الجامعية للطلاب نتيجة امتلائها بالنازحين. أدرس ما لا يقلّ عن ثلاث ساعاتٍ يومياً على ضوء الشموع، وأعيش لأيام على إناء ماءٍ واحد، عدا عن الخطر وانعدام الأمان حتى داخل الجامعة».

وتضيف غادة: «الطريق من مدينتي إلى حلب طويلٌ جداً ومليءٌ بالمخاطر، لذا لا أستطيع زيارة عائلتي إلا مرّةً واحدةً في السنة. وقد أثّرت هذه الظروف على حالتي النفسية. أعتقد أننا، كطلابٍ جامعيين، نستحقّ العيش بشكلٍ أفضل».

شراء الشهادات المزوّرة لا يشتري علماً

ولعلّ مما زاد الطين بلّةً هو الانتشار الكبير لعمليات تزوير الشهادات الجامعية السورية، والتي تقوم بها مجموعاتٌ متعدّدةٌ من المزوّرين داخل وخارج البلاد.

وعن مدى وأسباب انتشار هذه الظاهرة يوضح علي، وهو اسمٌ مستعارٌ لأحد المزوّرين السابقين: «التزوير منتشرٌ اليوم بشكلٍ مخيف. إن تمّ كشف عشرة أشخاصٍ زوّروا شهاداتهم، فهناك مقابلهم عشرون آخرون لن يتمّ كشفهم. معظم زبائننا كانوا ممن تركوا سوريا ولم يكملوا تعليمهم الجامعيّ، وهم يبحثون عن فرصة عمل، والبعض عن منحةٍ دراسيةٍ في دولٍ أوربية».

ويضيف علي: «معظم الشهادات التي قمنا بتزويرها شهاداتٌ جامعية، كالحقوق واللغة العربية لمن لم يدخلوا الجامعة أصلاً، والهندسة والاقتصاد لمن لم يتخرّجوا بعد، إضافةً إلى تزوير جوازات سفرٍ وتأجيلات خدمة العلم لبعض الشبّان».

وعن جدوى عملية التزوير في الحصول على وظيفةٍ أو منحة دراسيةٍ يقول علي: «معظم من يريد استعمال الشهادة المزوّرة في سورية يتمّ اكتشافه بعد حين. أما من يستعملها للحصول على وظيفةٍ خاصّة خـارج البلاد، ولا سيما في تركيا أو لبنان، فيصعب اكتشاف تزويره بسرعة».

ويكشف علي عن قيام بعض الشخصيات المعروفة بتزوير شهاداتها الجامعية: «لجأ إلينا عددٌ من الناشطين غير الشباب، الذين أرادوا أن يتحوّلوا إلى وجوهٍ سياسيةٍ معارضة، لنقوم بتزوير شهاداتٍ جامعيةٍ لهم، للتباهي بها ربما. كما قمنا بتزوير شهاداتٍ جامعيةٍ لأولاد وأقارب سياسيين معروفين في المعارضة والنظام، كي يستعملوها في منحٍ دراسيةٍ استطاعوا الحصول عليها في دولٍ أوربيّة».

تعدّ تكلفة تزوير الشهادات مرتفعةً جداً، وتقدّر بين 1500 و3000 دولارٍ أميركيّ. خالد أحد الطلاب السوريين الذين لجأوا إلى التزوير. ويروي قصته بالقول: «كنت طالباً في السنة الثالثة في كلية الهندسة الكهربائية، عندما اضطررت إلى السفر خارجاً خوفاً من اعتقالي إثر تقريرٍ أمنيّ. بقيت في تركيا سنةً كاملةً دون دراسةٍ أو عمل، حتى قرّرت أن أشتري شهادة تخرّجٍ مـزوّرة. اقترضت المال وحصلت على الشهادة عن طريق أحد المزوّرين العاملين في دمشق، وبدأت أبحث عن عملٍ في تركيا ولبنان، إلا أنني لم أتجاوز مقابلات العمل، بسبب خبرتي ومعلوماتي غير المكتملة. فلجأت أخيراً إلى تعلم اللغة التركية، في محاولةٍ لإكمال دراستي هنا».

قوارب الموت السورية: رحلة قاتلة نحو المجهول

جوان سوز

بعد أربع سنوات من انطلاق الثورة السورية السلمية التي سُلبَت من الشعب السوري، وتحوّلت إلى أزمة إقليمية ودولية، بشقّيها السياسي والعسكري، تُهدّد بشبح حرب طائفية في المنطقة، خصوصاً بعد التطورات الراهنة في العراق، يُقدم الكثير من السوريين، وبشكلٍ مكثّف، على الهجرة بحثاً عن حياة كريمة خارج بلادهم، وخارج المعاناة المتكرّرة في دول الجوار التي تغصّ بهم، بين راضٍ عن الإقامة وغير راضٍ عن استضافتهم، كلّ حسب سياسته وأجنداته ومصالحه الاقتصادية، فكان لابدّ للسوريين البحث عن طوقٍ للنجاة مهما كلّف الثمن، بعد عجز المجتمع الدولي عن مساعدتهم، وها هم يفعلون.

حلم نجاة شرعي وغير شرعي في آنٍ واحد

يُقدم السوريون في معظم دول الجوار، وهي تركيا وإقليم كردستان العراق والأردن ولبنان، على شراء وثائق سفرٍ أوروبية مزوّرة عن طريق بعض السماسرة، الذين تصنّفهم الجهات الحقوقية من بين أكبر تُجار الأزمات، إذ يتقاضون مبالغ كبيرة مقابل رحلة جوية من إحدى مطارات هذه الدول إلى أيّ دولة أوروبية، وتتجاوز هذه المبالغ في أحيانٍ كثيرة 15000 دولار، ناهيك عن خيبة الأمل المنتظرة، إذ يُحتمل أن يتمّ القبض على الهارب السوري في أيّ من المطارات التي سيسافر منها، وبالتالي يخسر المبلغ الذي قام بجمعه من بعض أقاربه وأصدقائه في الخارج، أو من خلال بيع ممتلكاته في سوريا، من دون الوصول إلى تحقيق هدف الهجرة، التي تنتهي بعملية نصب واحتيال غالباً.

وقد تتخذ هذه المغامرة أشكالاً أخرى، مثل الهجرة بحراً، من إزمير التي تُعرف بقوارب الموت الموجودة فيها، والتي تكلّف أكثر من 3000 دولار، من ميناء إزمير إلى اليونان، ومصيرها في حالات كثيرة الغرق، كما حدث مع الفنان والموسيقي السوري الكردي سيامند أوسكلي، في شهر مارس الماضي، أو عودة السوري خائباً إن قامت السلطات اليونانية بنجدة الغرقى.

لكن وعلى الرغم من معرفة الجميع بخطورة هذه المغامرة، إلّا أن الكثيرين منهم يُقدمون عليها هرباً من جحيم الحياة في دول الجوار، وازدياد حدّة العمليات العسكرية في الداخل السوري، وينظرون إلى هذه المحاولات كحلم نجاة شرعي وغير شرعي أيضاً، نظراً لطرقه وأساليبه المختلفة، مبرّرين ذلك ببحثهم عن وطنٍ بديل يؤمّن لهم حياة كريمة، كما يحصل في البلدان الأوروبية التي تتعامل مع لاجئيها بأسلوب إنساني.

رحلة إلى إيطاليا

نجيب مظلوم، صحافي ومخرج أفلام وثائقية، كان يعيش في القاهرة منذ سنتين وحتى الشهر الماضي، قبل أن يقرّر السفر إلى إيطاليا، ومنها إلى دولة أوروبية أخرى، بسبب قلّة اهتمام الايطاليين باللاجئين السوريين. وعلى الرغم من اطلاعه الكامل على المخاطر التي قد تواجهه في هذه الرحلة، إلّا أنه اتخذ قراره دون تردّد.

يقول نجيب: "ربما يظن البعض أن رحلة مفعمة بالمخاطر عبر البحر، في قاربٍ صغير وقديم، قد تكون مغامرة ما إن يتجاوزها المرء حتى تنتهي كل مخاوفه، لكن مخاوف وهواجس البعض تبدأ منذ لحظة خروجه من ذلك القارب، وهذا ما حدث معي بعد رحلة بحرية استمرت أحد عشر يوماً".

ويصف نجيب ترتيبات رحلته قائلاً:"اتبعت كل النصائح فيما يتعلّق بضرورة تخفيف الحمولة، بحيث تقتصر على حقيبة كتف تحوي الملابس والتمر والماء، ويمكن أن تُضاف إليها بعض المعلبات، أما الأغراض القيّمة كالهاتف المحمول والأوراق الثبوتية، فقد غلفتها بالنايلون واللاصق حتى لا تتبلل بالماء، ووضعتها في حقيبة صغيرة تُعلّق على الرقبة، فضلاً عن الثياب التي تتضمن لباس نوم شتوي مع قبعة للشمس، والمعدات الطبية، مثل الواقي الشمسي ومرهم الحروق، وحبوب للإسهال ودوار البحر، وأخرى للغثيان، مع القليل من المعقّمات والمناديل المعطرة، ولا شيء أكثر من ذلك".

ويضيف نجيب: "انطلقت الرحلة من القاهرة إلى الإسكندرية، عبر حافلات الـ"ميكروباص". ووصلتُ مع مجموعة من المهاجرين السوريين والمصريين إلى شاطئ شعبي غرب مدينة الإسكندرية، لتتوافد حافلات أخرى، حيث خُصّص لنا مبنى يضم 12 (شاليه)، تجمع 12 شاباً أو 4 عائلات في كل واحدة منها. وقد تمّ تأجيل الرحلة أكثر من مرّة، ريثما يكتمل عدد القادمين جميعاً، ونحن لا نمتلك إلا الانتظار والقلق".

سماسرة الموت وأسعارهم

يؤكد نجيب أن معظم سماسرة الموت كانوا مصريين، لكن مع الوقت دخل سماسرة سوريون إلى هذه المهنة، ما تسبّب برفع الأسعار من 2200 إلى 3000 دولار، بحجة

أن رحلاتهم أكثر أماناً وإنسانية، عدا عن أنها أضمن لجهة طريقة دفع المبالغ.

يعمل السماسرة السوريون والمصريون تحت سلطة رجل مصري واحد، يُلقّب بـ"الدكتور"وتخضع جميع القوارب لسلطاته، وله طرُقه في التعامل مع الحكومة المصرية وحكومات دول البحر المتوسط، التي لم تجد حلاً لهذه الظاهرة حتى الآن.

في البحر.. النجاة أو الغرق

في القوارب الصغيرة، وأيضاً الكبيرة التي يتم الانتقال إليها في عرض البحر، يكون الطعام متشابهاً، وهو الحلاوة مع الخبز الرديء، أما العشاء فيكون بكميات قليلة، ويتألف من الأرز في اليوم الأول، وعلب السردين في اليوم الثاني.. وهكذا.

أما الشراب فيكون ماءً نظيفاً مع بدء الرحلة، وبعض الشاي صباحاً وعصراً، ثم يصبح من الماء المُذاب من الثلج بنكهة (زنخة)، وأحياناً بنكهة المازوت، فركاب القارب قد يضطرون لشرب الماء المستخدم لتبريد محرك الزورق، بعد نفاذ المياه، في حين يلجأ قائد المركب إلى تبريد محركه بماء البحر.

تتفاقم هذه الحالات مع وجود 300 شخص على سطح المركب، نصفهم من الأطفال والنساء والشيوخ، الأمر الذي يزيد بدوره من احتمالات الغرق. هذا عدا عن إمكانية حصول خطأ من قبل البحّار في الاتجاهات، إذ يتمّ الاعتمادعلى خدمة الـ(جي بي أس) عبر الهاتف، قبل رميه عند الوصول إلى الشواطئ الإيطالية.

الإنقاذ والوصول إلى برّ الأمان

عند الاقتراب من السواحل الإيطالية، تبدأ عملية الإنقاذ من قبل خفر السواحل، عن طريق المراكب المطاطية السريعة، التي تقوم بتحميل الأطفال والنساء على دفعات أولاً، ومن ثم الرجال. وبعد التفتيش تبدأ الشرطة بتوزيع المياه والطعام، ثم تسأل اللاجئين عن العمر والجنسية، قبل أن تحولهم إلى الأطباء لتلقي العلاج من آثار الرحلة، ثم يتّخذ كلّ مهاجر طريقه إلى دولة أوربية اختارها، لتتّخذ رحلات السوريين بعدها أشكالاً ومصائر مختلفة.

هذا ما رواه نجيب، ليلخص به قسماً صغيراً من معاناة السوريين في الهروب إلى عالم جديد، لا يدرون حقاً إن كان سيحقق أحلامهم بالعيش الكريم.

المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في اطار العلاقات الدولية

أحمد الياس

يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية كشكل من أشكال المساعدات الخارجية بأنها دعم اقتصادي تقدمة جهة مانحة، غالباً ما تكون دولة إلى جهة أخرى غالباً ما تكون من البلدان النامية لمساعدتها على القيام بأعباء عملية التنمية ومواجهة العوائق التي تعترضها. وتتعدد أشكال المساعدات الاقتصادية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية وغيرها، كما يندرج تحت كل من المفاهيم السابقة صور متعددة، ما دام الهدف من المساعدة ينصب لتحقيق التنمية.

في السياق التاريخي، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، كانت المساعدات بالنسبة للدول المانحة مجرد أداة من أدوات سياستها الخارجية بغرض التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدولة المتلقية التي كانت المساعدات بالنسبة لها مجرد ثمن سياسي لمواقف سياستها الخارجية، ولم تكن طريقة استخدام المساعدة ومدى تحقيقها لأهدافها إلا نواحي ثانوية في عملية تقديم المساعدة، وبالفعل استطاعت بعض الدول النامية ذي الأهمية الإستراتيجية الحصول على قدر كبير من المساعدات من القطبين الكبيرين. بيد إن انتهاء الحرب الباردة وتحول الصراع الايدولوجي بين الشرق الغرب إلى نمط جديد من الصراع بين دول الشمال والجنوب، ادى الى تغير كلي في مفهوم المساعدات، حيث باتت المساعدات أداة تهدف للتأثير على السياسة الداخلية للدولة المتلقية، ولا سيما ان انتهاء الحرب الباردة نزع الصفة الإستراتيجية عن الدول النامية في وقت باتت فيه هذه الدول في حاجة إلى المساعدات بزخم اكبر من أي وقت مضى نتيجة لإخفاقات عملية التنمية فيها، ولوطأة أزمة القروض الخارجية على اقتصادياتها، وهو ما لم يعد متاحاً كثمن سياسي وإنما نظير إتباع سياسات أخرى ولخدمة غايات أخرى.

خضعت المساعدات الاقتصادية الخارجية لتطور كبير خلال السنوات الماضية من عمر النظام العالمي الجديد، بل إن مفهوم المساعدات وأهدافها ومعايير تقديمها وتقويمها، اتجهت نحو التبلور على شكل نظام قانوني واقعي في طور التكامل، إلى درجة يرى فيها البعض "ضريبة مفروضة بحكم القوانين الدولية والإجماع الدولي الذي تقوده أحادية النظام العالمي"، وأصبحت الشروط المرافقة للتمويل الدولي علنية وواضحة لجميع البلدان النامية بصورة تسبغها بالشرعية، إلا أن هذه الشرعية تستند إلى قوة رأس المال لا إلى سيادة القانون ونصه. وتبرز أهم هذه التغيرات في الجوانب والأصعدة الآتية:

- أهداف المساعدات: اتسع نطاق الأهداف المنوطة بالمساعدات الخارجية، فإلى جانب الهدف السياسي الخارجي باتت المساعدة تستهدف تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، على ان يرتكز الجانب السياسي في عملية التنمية إلى مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما الجانب الاقتصادي فيرتكز على التحول إلى اقتصاد السوق والعودة بالدولة إلى دورها الحمائي التقليدي. وقد جسّد الرئيس الأمريكي جورج بوش هذه المطالب في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك في الفترة 18-22 آذار 2002، حيث اكد ان "تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه البلدان لحقوق الإنسان، واتخاذها إجراءات فعّالة لاقتلاع جذور الإرهاب والفساد فضلاً عن فتح أسواقها ... وإن الولايات المتحدة ستتعامل بشكل صارم مع ذلك".

- أطراف تقديم وتلقي المساعدة: يلاحظ اتساع نطاق الجهات التي تقدم المساعدات كالمنظمات الدولية غير الحكومية وصناديق التنمية الإقليمية، وبالمقابل لم تعد الحكومات الجهة الوحيدة لتلقي المساعدات، بل أن قدراً كبيراً من المساعدات باتت تقدم مباشرة إلى هيئات خاصة في الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- الجهات المشرفة على تقديم المساعدة: يعد صندوق النقد الجهاز الرسمي الرئيس للاشراف على تقديم المساعدة، ولاسيما أن الصندوق قد

انضم إلى عضوية سائر الاتحادات المالية والمجموعات الاستشارية ويحضر اجتماعها بصفة مراقب لإبداء النصح والمساعدة الفنية، كما أنه يقوم بمهمة التحري عن الوضع الاقتصادي للبلدان الراغبة في الحصول على التمويل الخارجي، وبناء على تقويمه للسياسات الاقتصادية لأي بلد تتخذ الجهات المقرضة والمانحة قراراتها بمنح التمويل، فالصندوق وإن لم يكن في عداد الجهات المانحة، إلا انه صاحب الكلمة الأخيرة في منح التمويل الدولي لبلد ما.

• إجراءات تقديم المساعدات والشروط المرفقة: لم تعد المساعدات تقدم بناء على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وإنما وفق أسس ومعايير متكاملة دولياً، مع إرفاقها بما يلائم من شروط تنصب لضمان تحقيق الهدف من المساعدة، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد إلى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الأموال المقدمة للبلد وضرورة الإشراف عليها، وحتى فرض طريقة إرساء المناقصات والشروط التي يجب أن تتضمنها. وهو ما يفقد البلد المتلقي سيادته وقراره المستقل بإحلال سيادة محل سيادة أخرى وإن كان ذلك يتم تحت مسميات أخرى.

• معايير تقويم المساعدة: وهنا يكمن الدور الأكبر الذي تمارسه المنظمات الاقتصادية الدولية، حيث تتضمن المساعدات معايير أداء معينة وفق تقسيم زمني محدد تمكن من متابعة كيفية استخدام المساعدة، وصولاً إلى الجزاءات المترتبة على مخالفة أهداف المساعدة أو تقصير الدولة في الاستجابة للشروط المرفقة وتحقيق المعايير المطلوبة.

ويبدو جليا ان تطور نظام المساعدات الاقتصادية الخارجية بشكله السابق حولها الى اداة محكمة للتبعية السياسية، تمس بسيادة الدولة المتلقية والتدخل في شؤونها الداخلية، وتتعدد الشواهد على ذلك في ضوء الممارسات الدولية ولاسيما على صعيد التصويت في المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال عندما صوّت مندوب اليمن في الأمم المتحدة ضد تشكيل ائتلاف تقوده الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد العراق عام 1990، قام مندوب الولايات المتحدة توماس بيكيرينغ ومشى حتى مقعد المندوب اليمني وأعلمه أن تلك كانت أغلى "لا تصويت"، وترتب على الرفض اليمني توقف التمويل الذي تقدمه الوكالة الامريكية للتنمية لليمن. وفي الأول من أيار 2013، أعلن رئيس بوليفيا إيفو مورالیس عن طرد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" من بلاده، متهماً إياها بالتآمر والتدخل في الشؤون البوليفية الداخلية. وكذلك التبعية الاقتصادية فالبرغم من ان الشروط المرافقة للمساعدات قد ساعدت على تقليل حجم الفساد في استخدامها على خلاف ما كان عليه الامر سابقا، الا ان سياسة الدول المانحة تكرس خدمة شركاتها عبر منح العقود المرتبطة بالمساعدات لهذه الشركات على حساب أسس التنافسية والموضوعية، وهو ما اشارت اليه العديد من المنظمات غير الحكومية بصدد عقود اعادة الاعمار في كل من افغانستان والعراق.

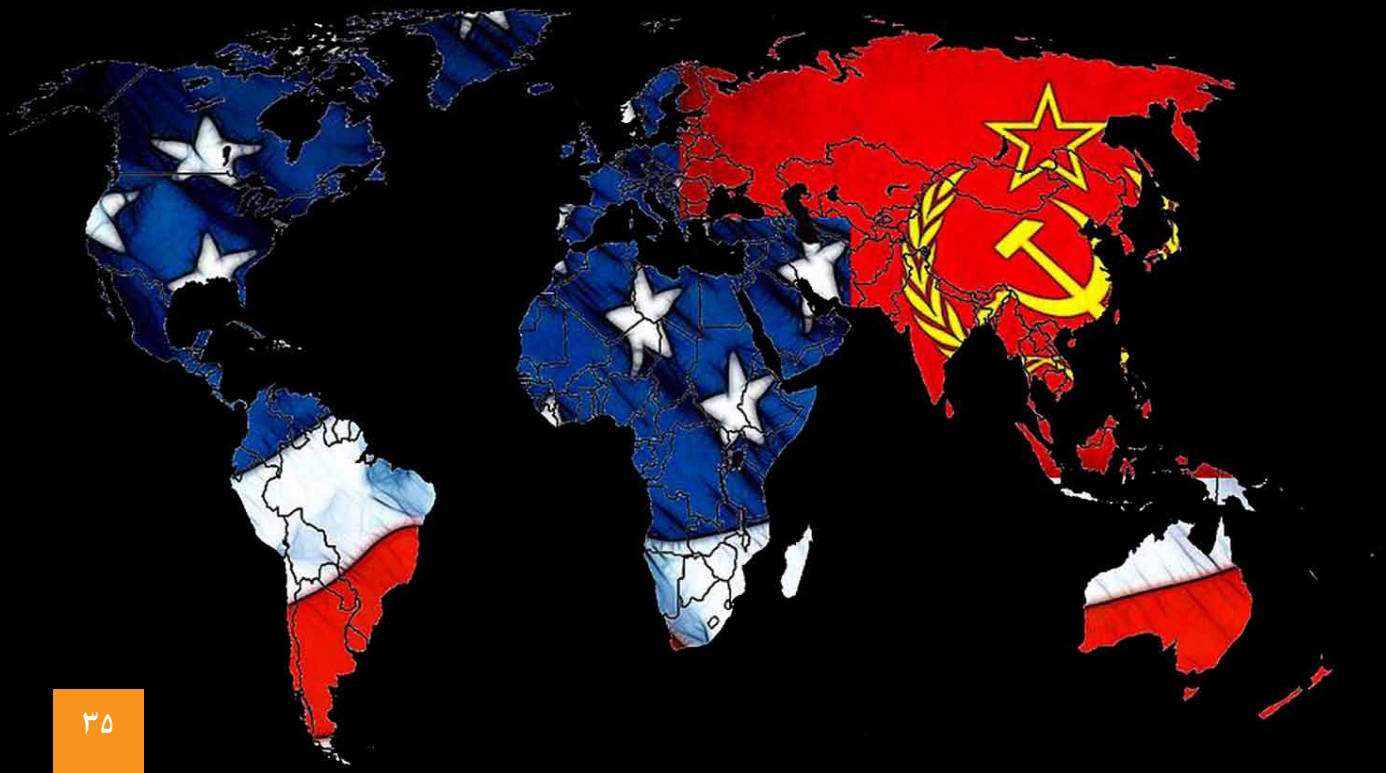

عبد الرحمن الكواكبي: تشريح الاستبداد وتأصيل الحرية

إعداد فريق صور

طالما شغل الاستبداد بال المفكرين والكتاب في مجال علم الاجتماع السياسي، وأفردوا الكثير من الكتب والمؤلفات حول ماهيته وأسبابه والدوافع الكامنة خلفه، ويمكننا اعتبار المفكر السوري عبد الرحمن الكواكبي، أحد أشهر الكتاب الذين كتبوا حول هذا الموضوع، في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، الذي يعد من أهم الكتب العربية في القرن التاسع عشر.

أدرك الكواكبي، في بداية حياته وعمله في الصحافة الرسمية، أنها لا تستطيع حمل قيم الحرية وروح المقاومة التي يؤمن بها، كونها تنطق باسم السلطان، ما دفعه لأن يؤسس مع زميله، السيد هشام العطار، أول جريدة مستقلة، وهي «الشهباء»، حاول من خلالها تقديم الفكر التنويري والنقد الموجه ضد السلطات العثمانية، التي أغلقت هذه الجريدة بعد عددها الخامس عشر.

ولد الكواكبي سنة 1855، لعائلة لها شأن كبير في مدينة حلب، التي كانت تزدهر بالعلوم والفقهاء والعلماء، ودرس الشريعة والأدب وعلوم الطبيعة والرياضات، في المدرسة الكواكبية، التي تتبع نهج الشريعة في علومها، وكان يشرف عليها ويدرّس فيها والده، مع نفر من كبار العلماء في حلب.

لم يكتفِ الكواكبي بالمعلومات المدرسية، فقد اتسعت آفاقه أيضاً بالاطلاع على كنوز المكتبة الكواكبية، التي تحتوي مخطوطات قديمة وحديثة، ومطبوعات أول عهد الطباعة في العالم، فاستطاع أن يطلع على علوم السياسة والمجتمع والتاريخ والفلسفة، وغيرها من العلوم.

تنقل الكواكبي بين العديد من الوظائف الرسمية، فكان كاتباً فخرياً للجنة المعارف، ثم مُحرِّراً للمقالات، ثم صار بعد ذلك مأمور الإجراءات (رئيس قسم المحضرين)، وكذلك كان يشغل منصب عضو محكمة التجارة بولاية حلب، بالإضافة إلى توليه منصب رئيس البلدية.

أحس الكواكبي أن السلطة تقف في وجه طموحاته، فانصرف إلى العمل بعيداً عنها، حيث اتخذ مكتباً للمحاماة، كان يستقبل فيه الجميع من سائر الفئات ويساعدهم، ويحصّل حقوق المتظلمين عند المراجع العليا، وقد كان يؤدي عمله في معظم الأحيان دون أي مقابل مادي.

استمر الكواكبي بالكتابة ضد السلطة التي كانت في نظره تمثل الاستبداد، كما أنه شكل النوادي الإصلاحية والجمعيات الخيرية التي تقوم بتوعية الناس، وقد دعا المسلمين لتحرير عقولهم من الخرافات، وقسم الأخلاق إلى فرعين: فرع يخدم الحاكم المطلق، وفرع يخدم الرعية أو المحكومين، ودعا الحكام إلى التحلي بمكارم الأخلاق لأنهم الموجهون للبشر، كما دعا إلى إقامة خلافة عربية على أنقاض الخلافة التركية، وطالب العرب بالثورة على الأتراك، بعد أن حمّل الحكومة التركية المستبدة، مسؤولية الحال الذي وصل إليه الناس في ذاك الزمن.

وعُرف الكواكبي بمقالاته التي تفضح فساد الولاة، فلم تستطع السلطة تحمل جرأته في النقد. مما دفعه إلى السفر والقيام بجولات في العديد من الدول والمدن الاسلامية، واستقر في مصر التي كانت خارج سيطرة السلطان العثماني. وهناك ذاع صيته وأصبح واحداً من أشهر العلماء، يكتب ويدعو إلى النهوض والتقدم بالأمة ومقاومة الاستبداد، وهو الأمر الذي أدى إلى اغتياله على أيدي عملاء السلطان العثماني عبد الحميد، وذلك في عام 1902م.

ألف عبد الرحمن الكواكبي العديد من الكتب، من أهمها طبائع الاستبداد وأم القرى، كما ألف "العظمة لله" و"صحائف قريش"، وقد فقد مخطوطان مع جملة أوراقه ومذكراته ليلة وفاته. وله الكثير من المخطوطات والكتب والمذكرات التي طبعت. وما زالت سيرة وكتب ومؤلفات عبد الرحمن الكواكبي مرجعاً هاماً لكل باحث.

عن المرأة والحرب فلم حجر الصبر The Patience Stone

لو باحت شهرزاد بكلّ ما في جعبتها لما بقي لشهريار عبيدٌ يعبدونه

عمار عكاش

أولئك الذين لا يجيدون ممارسة الحب، يمارسون الحرب"، عبارة تأتي على لسان بطلة الفلم تلخص مضمونه، بطلة الفلم وتؤدي وورها الممثلة الإيرانية Golshifteh Fara-hani. يقدم الفلم حكاية امرأة أفغانية ترعى زوجها المريض المقاتل الذي دخل جسده في غيبوبة نتيجة طلق نـاري في العنق، فتبدأ بسرد حكايتها وأسرارهـا وقد حظيت للمرة الأولى بحرية الكلام، لا يُذكَر اسم أفغانستان صراحةً طيلة الفلم ولا يُذكَر اسم البطلة أو اسم وزوجها، فينفتح المكان على احتمالات متعدّدة من مجتمعات أبوية مشابهة مزّقتها الحروب، ويتكّئ النص السينمائي على رمزيّة حضور شهرزاد في التراث العالمي كصوت لأنثى مغيّبة إن انطلق امتلك طاقاتٍ غير محدودة. كما يعتمد على أسطورة حجر الصبر الأفغانية، وتقول أن حجر الصبر جوهرة تمتصّ هموم من يثقون بها حتى تمتلئ بحكاياتهم وتنفجر.

تبدأ الزوجة بدايةً بالتضرع للرب لينقذ زوجها\ جلادها في صورة يمكن أن تُعمّم على الشعوب حين تخشى الحرية وقد اعتادت جلادها-أبوها وربها الأرضي، وتتكرر زيارات الملّا (الشيخ) كي يتلو دعاءه بشفاء الزوج، فالغيب بديل عن حياة مسلوبة، وهو سلطة ذكورية أيضاً، وتعود الذاكرة بالزوجة إلى الطفولة حيث ترعرعت في كنف أبٍ قاسٍ يحبّ طيوره - التي يراهن بها في المصارعة- أكثر من زوجته وبناته، ولا يتورّع عن تزويج إحدى بناته لرجلٍ مسنّ لسدّ رهانٍ خسره، ومن ثمّ يزوِّج بطلة الفلم من مقاتل على خطوط الجبهة، ولا يحضر العريس عرسه وتحل محلّه صورته وخنجره في مشهد يحمل شيئاً من السوريالية، وحين تكتشف الزوجة لاحقاً أن زوجها عقيم تضطر ان تلجأ إلى عمّتها المومس التي تدبّر لها لقاءات مع رجال معصوبي الأعين كي تنجب وتتجنب زواج زوجها بأخرى.

في خضمّ سردها حكاياتها على زوجها تبدأ بمبداعبة جسده وأعضائه للمرة الأولى، ويصبح أداتها بعد أن اعتادت أن تكون موضوعاً لرغباته، وبعد هذا السرد التطهُّري ينطلق جسدها، فتدخل في علاقة جنسيّة تكون فيها القائدة مع شاب من ميليشيا جُنِّد في طفولته يعاني من حبس لفظي ويتعرض للتعذيب على يد قائده، يكون اللقاء لقاءَ ضحيّتين مقهورتين تستردّان شيئاً من كرامتهما المهدورة، وتستعيدان زمام جسديهما ومسالك الرغبة.

عموماً يلجأ المخرج Atiq Rahimi (الفلم مـأخوذ عن رواية من تأليفه) إلى الاعتدال Minimalism فيستخدم من الأمكنة والأشياء اقلّها، كستارة البيت المطرّزة بصور العصافير، وتغيّر الظل والإضـاءة مع تغير وقت النهار، ولا يمرّ طيلة الفلم سوى مشهد انتقامي واحد يختصر فظاعات الحرب.

يحمل الفلم الـشيء الكثير مـن ملامح المونودراما، فصوت البطلة هو المهيمن، لكن مع ذلك لا نقع في الملل بدايةً من خلال أسلوب التشويق الذي يعتمد المكاشفة، وأيضاً من لالال الأداء الساحر للممثلة Golshifteh Far-ahani، فصوتها يأتي شاعرياً مقنعاً آسراً، مع اعتماد كبير على لقطات الزوم لعيني البطلة ووجهها، فمن خلال نظرات العينين المحمّلة بمشاعر الفرح والحزن والحيرة والخوف .... ثمة آلاف من الكلمات تُقَال.

ينتهي الفلم بمشهد معبّر الزوج (وهو حجر الصبر) بعد أن يتشرّب حكايا زوجته ينفجر وينهض لينتقم منها، فتطعنه الزوجة ويخنقها ويموتان سويّةً، وتتجه الكاميرا إلى وجهها الباسم، لقد استردّت شهرزاد مكانتها واستعادت نفسها فرحلت منتصرة أخيرة، وكأننا نسمع أصداء الشاعر النسوية الأمريكية وهي تقول:

" ماذا سيحدث لو أن المرأة سردت حقيقة حياتها؟ سيتزعزع العالم" ، فلو ان شهرزاد باحت بكلّ ما في جعبتها لما بقي لشهريار عبيدٌ يعبدونه.

منظمة هيومن رايتس ووتش
Human Rights Watch

هي إحدى المنظمات العالمية المستقلة الأساسية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى امتداد ثلاثين عاماً دأبت هيومن رايتس ووتش على العمل من أجل وضع الخطوط العريضة، القانونية والأخلاقية، في سبيل إحداث تغيير يضرب بجذوره عميقاً؛ وناضلت من أجل توفير المزيد من العدالة والأمن لجميع الأفراد حول العالم.

تُجري المنظمة تحقيقاتٍ منتظمةً ومنهجيةً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في نحو سبعين بلداً في مختلف أنحاء العالم. وقد عُهد عن المنظمة أنها سبَّاقةٌ في فضح انتهاكات حقوق الإنسان بما تنشره من معلوماتٍ موثوقٍ بها في أوانها، وهذه السمعة هي التي جعلتها مصدراً أساسياً للمعلومات للمعنيين بحقوق الإنسان.

وترصد المنظمة ما تقترفه الحكومات من أفعالٍ في مجال حقوق الإنسان، بغضّ النظر عن توجهاتها، وتدافع عن حرية الفكر والتعبير، واتّباع الإجراءات القانونية الواجبة لإقامة العدل، والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدنيٍّ قويّ. وتقوم المنظمة بتوثيق أعمال القتل، و"الاختفاء"، والتعذيب، والسجن التعسفيّ، والتمييز، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وتدين هذه الانتهاكات جميعاً؛ والهدف الذي تنشده من وراء ذلك هو محاسبة الحكومات التي تتعدّى على حقوق مواطنيها. كما تتطلّع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالميّ والمجتمع الدوليّ بأسره من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية للبشر كافةً وإعلاء شأنها.

وقد بدأت منظمة هيومن رايتس ووتش نشاطها في عام 1978 بإنشاء قسم أوروبا وآسيا الوسطى (الذي كان يُعرف آنذاك باسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان)؛ أما اليوم فقد أصبحت تضمّ كذلك أقساماً تغطّي أفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. كما تشمل المنظمة أقساماً "موضوعيةً" تتعلق بنقل الأسلحة، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، والعدالة الدولية، وغيرها من الموضوعات.

اليونسكو
Unesco

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، أو ما يعرف اختصاراً باليونسكو (UNESCO)، هي وكالةٌ متخصّصةٌ تتبع منظمة الأمم المتحدة، تأسّست عام 1945.

هدف المنظمة الرئيسيّ هو المساهمة في إحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة، لإحلال الاحترام العالميّ للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية.

تتبع اليونسكو 191 دولةً. يوجد مقرّها الرئيسيّ في باريس. ولليونسكو أيضاً أكثر من 50 مكتباً وعدّة معاهد تدريسيةٍ حول العالم. للمنظمة خمسة برامج أساسيةٌ هي التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافة، والاتصالات والإعلام. تدعم اليونسكو العديد من المشاريع، كمحو الأمية والتدريب التقنيّ وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين، وبرامج العلوم العالمية، والمشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالميّ للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعيّ وحماية حقوق الإنسان.

إحدى مهام اليونسكو هي أن تعلن قائمةً مواقع التراث الثقافي العالميّ. هذه المواقع هي مواقع تاريخية أو طبيعية. وحمايتها وإبقاؤها سليمةً هو أمرٌ يطالب به المجتمع الدوليّ. وليست حماية هذه الأماكن من مهامّ المنظّمة.

في كلّ سنة تحاول المنظمة النهوض بحرية التعبير وحرية الإعلام، باعتبارهما من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، عن طريق اليوم العالميّ لحرية الإعلام، في الثالث من أيار/ مايو من كلّ سنة. يقام هذا الحدث للاحتفال والتركيز على أهمية حرية الإعلام كمبدأ أساسيٍّ لأيّ مجتمعٍ سليمٍ حرٍّ ديمقراطيّ.

المنظمة الكرديّة لحقوق الإنسان في سوريا (DAD)

تأسّست بتاريخ 1/ 7/ 2005. وهي منظّمةٌ مدنيّةٌ طوعيّةٌ مستقلّةٌ، تعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان في سوريا، وفقاً لمرجعياتها الفكرية، بالوقوف، عبر الوسائل السلمية، ضدّ أيّ اعتداءٍ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بغضّ النظر عن مصدر هذا الاعتداء. ويرمز لها (DAD)، وهي تعني باللغة العربية (العدل).

تعمل (DAD) استناداً إلى مرجعيتها الفكرية المتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وكافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في سوريا، من خلال توفير أكبر قدرٍ من الضمانات القانونية والعملية لممارسة المواطن السوريّ لحقوقه على أكمل وجه. كما تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السوريّ وتعميق وعي المواطن السوريّ بحقوقه وحرياته الأساسية، وتعزيز روابط التضامن الوطنيّ والدوليّ في إطار حقوق الإنسان، لتصبح هذه الثقافة جزءاً من المكوّنات الثقافية المعاصرة للمواطن السوريّ. كما تعمل من أجل وقف كل أشكال الاضطهاد القوميّ، وإلغاء السياسات والمشاريع العنصرية المطبّقة بحق الشعب الكرديّ في سوريا (الحزام العربي، الإحصاء الاستثنائيّ، تجريد الكرد من ملكياتهم، تغيير أسماء المدن والقرى الكردية.....)، والعمل من أجل إقرار الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكرديّ في سوريا، وباقي مكوّنات الشعب السوريّ، وفق المواثيق والعهود الدولية، في إطار وحدة البلاد. كما تعمل من أجل ضمان تحقيق العدالة الانتقالية وحفظ حقوق الضحايا وتقديم الجناة إلى القضاء وعدم إفلاتهم من العقاب. كما تعمل من أجل الضغط على السلطات المحلية من أجل وقف الاعتقال التعسفيّ والتعذيب في السجون والمعتقلات وإطلاق سراح جميع المعتقلين، والعمل من أجل تهيئة الظروف المناسبة وإصدار الضمانات القانونية لعودة جميع المهجّرين والمنفيين والنازحين إلى بيوتهم. وإلغاء كافة التعليمات والقوانين التي تقيّد وتحدّ من حرية الرأي والتعبير والنشر، وإصدار قانونٍ عصريٍّ للأحزاب والجمعيات.

بيت مانديلا

مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تأسست في ظل الازمة السورية في منطقة الجزيرة يتخذ من مدينة قامشلي مقرا له ، هو بيت سوري شبابي مستقل يعمل على قيم السلام والتسامح والعيش المشترك بين جميع الطوائف ومكونات المجتمع السوري الحرية والديمقراطية وهو مركز مدني يقدم خدماتها لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف انواعها .

وكذلك يقدم خدماته للافراد الذين يودون تقديم خدمة للمجتمع ويضع كافة اجهزة المركز وكوادره في خدمتهم من خلال العمل المشترك معا او من خلال تقديم المساعدة لهم وبيت مانديلا.

يتألف من ثلاثة اقسام رئيسية وهي غرفة مجهزة بشاشة عرض لألقاء المحاضرات لنشر ثقافة الحوار لعرض الافلام من خلال نشاط سينمائي يتم فيه عرض أفلام كل شهر، تحمل أفكار عن السلم الأهلي وتبعات الحروب والديكتاتوريّات.

وبالأضافة الى غرفة مطالعة تحوي كتب متنوعة يعمل القائمون عليها بتوفير المزيد من الكتب التي يطلبها زوار البيت كما يحوي البيت على غرفة عمل ميداني حيث يتم العمل على النشاطات وكتابة المنشورات تصدر من قبل بيت مانديلا بشكل دوري .

يسع بيت مانديلا لان يكون حاضنة لكل النشاطات المدنية التي تقام في مدينة قامشلي من قبل منظمات المجتمع المدني والتي تساهم في حالة السلم الاهلي والترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والعيش المشترك .

أنا سوري آه يا نيالي

وافي بيرم

كالعادة، أنهيتُ عملي واستقليتُ الحافلة المتوجّهة إلى محطة القطار. اتخذتُ مقعداً مزدوجاً في مكانٍ مميّز، أملاً أن تجلس بجانبي فتاةٌ تركيةٌ عثمانية، لأحاول فهم الحضارات بشكلٍ أفضل. فأنا سوري وآه يا نيّالي.

امتلأ نصف الحافلة تقريباً وانطلقتْ، دون أن يجلس أحدٌ بجانبي. والجميع كان يتحدّث باللغة التركية، فدمدمتُ بصوتٍ خفيضٍ: «اللعنة على الأسد وعلى اللغة التركية».

فجأةً، سمعتُ شابين يتحادثان همساً بلغةٍ عربيةٍ ولهجةٍ سورية. وبشكلٍ لا إراديٍّ التفتُّ إليهما وسألتُهما: الشباب من سوريا؟

لا أعرف ما الذي دفعني إلى سؤالها، إلا أنني متأكدٌ من أن فرويد وأوديب ليس لهما دخلٌ بهذا الدافع. أجابني أحدهما ببرودٍ واستهزاءٍ بسؤالي: «نعم من سوريا».

لم أهتمّ لطريقة الجواب، وكرّرتُ تطفلي راغباً في فتح حديثٍ معهما، وبدأتُ بأسئلةٍ عادية: «من أين أنتما؟ ماذا تعملان؟ وكيف أموركما؟ وما هي وجهتكما؟ إلخ..».

ما فهمتُه منهما أنهما صاحبا مشغل خياطة، وهما متّجهان إلى محطة القطار. ولكني فهمتُ أخيراً أنني (غليظٌ)، وأنهما لا يرغبان في محادثتي. فأنا سوريٌّ وقد أطلب عملاً لي أو لأحدٍ من أقاربي، والعياذ بالله.

نزلنا من الحافلة، وكان ما يزال هناك وقتٌ لانطلاق القطار. وبما أني لم أفارقهما لحظةً، اكتشفا أن لا مهرب من فضولي وغلاظتي، فاعتذرا مني قائلين إن لديهما صديقاً سيمرّان عليه حتى يحين موعد القطار، وغادرا. وأخيراً، بذكائي الخارق، فهمتُ أنهما لا يرغبان في مرافقتي. صعدتُ القطار وجلستُ خلفهما مباشرةً، ولكني لم أُعد الكَرّة في التقرّب منهما، فأنا سوريٌّ ولي كرامتي وآه يا نيّالي.

في الصباح، وأنا متربّعٌ وراء طاولة عملي وأعمل (كذب، لم أكن أعمل، فأنا سوري آه يا نيّالي، كنت أتصفّح الفيس بوك) اقتحمت المحاسبة مكتبي وقالت لي بدلال: «المدير يريدك في مكتبه». حدّقتُ فيها طويلاً كعادتي وقلتُ لها: «تمام أبلة».

لبّيتُ النداء فوراً، كتلبيتي لنداء الوطن (بما أن الكذب شغال)، ودخلتُ غرفة المدير، فإذا بنفس الشابين السوريين اللذين رأيتهما في الحافلة يجلسان عند المدير، الذي طلبني لترجمة حديثهما إلى التركية. (حلوة «أترجم» هذه، مع أني أتأتئ تأتأةً. على كلّ حالٍ أنا سوري، وآه وألف

آه يا نيّالي؛ أفهم في الترجمة، وتصليح الحنفيات، جرّات الغاز، البلاستيك العتيق، طبقة الأوزون، الاحتباس الحراريّ، فضلاً عن كوني مبلّطاً، ومهندساً، ونجاراً... علم، فلسفة، سياسة، رئاسة، وهي أهمّ شيء، كلّ هذا أتقنه وأفهمه).

استمعتُ إلى أحد الشابين، بعد أن سلّم عليّ بحرارةٍ فوجئت بها، وفهمتُ منه أنه يريد أن يشتري من منتجات الشركة التي أعمل فيها، إلا أن الشركة لا تبيع الكميات القليلة التي طلبها هذا السوريّ ابن بلدي، فطلب مني أن أسأل المدير العثمانيّ عن جهةٍ تؤمّن له طلبه. بدأ المدير سلسلة اتصالات، وسأل عدّة أشخاصٍ لكي يساعد هذا الشاب، إلا أنه لم يستطع. مع العلم أني، أنا وهذا المدير العثمانيّ، نعرف حقّ المعرفة أن هناك شركةً تستطيع تلبية طلبه، ولكن شركتنا وتلك الشركة ليستا على وفاق، وهما في منافسةٍ غير شريفةٍ فيما بينهما. شتمتُ المدير في نفسي فهو يتجاهل أننا سوريين (سوريين أم سوريون؟ لا أعرف! ويتوقف الأمر حتى يصدر مجلس الشعب الموقّر قراره بهذا الشأن).

هنا أحسستُ بأن ابنَي سوريتي قد أصابهما اليأس، فغمزتُ لأحدهما بعيني، وولّدت لديه انطباعاً بأنني سأساعده فيما بعد، وسأدلّه فيما بيننا، فأنا سوري ولك آخخخخخخخ شو نيّالي!

استأذنا فوراً، وخرجا من عند ذاك العثمانيّ إلى الشارع، ووقفا في الشمس الحارقة بانتظاري. وأنا، على مهلٍ وبتروٍّ، كأيّ سوريٍّ، خرجتُ إليهما في الشارع، وهما ينتظرانني على أحرّ من الجمر.

دنوتُ من أحدهما وسحبتُه من يده وسألتُه: «هل يلزمكم عمالٌ في معملكم؟ فلديّ أصدقاءٌ بحاجةٍ إلى عمل».

نظر إليّ نظرةً من الأسفل إلى الأعلى وبالعكس، وغادر مع صديقه بدون أيّ رد. أحسستُ عندها فعلاً أنني سوري وآه يا نيّالي.

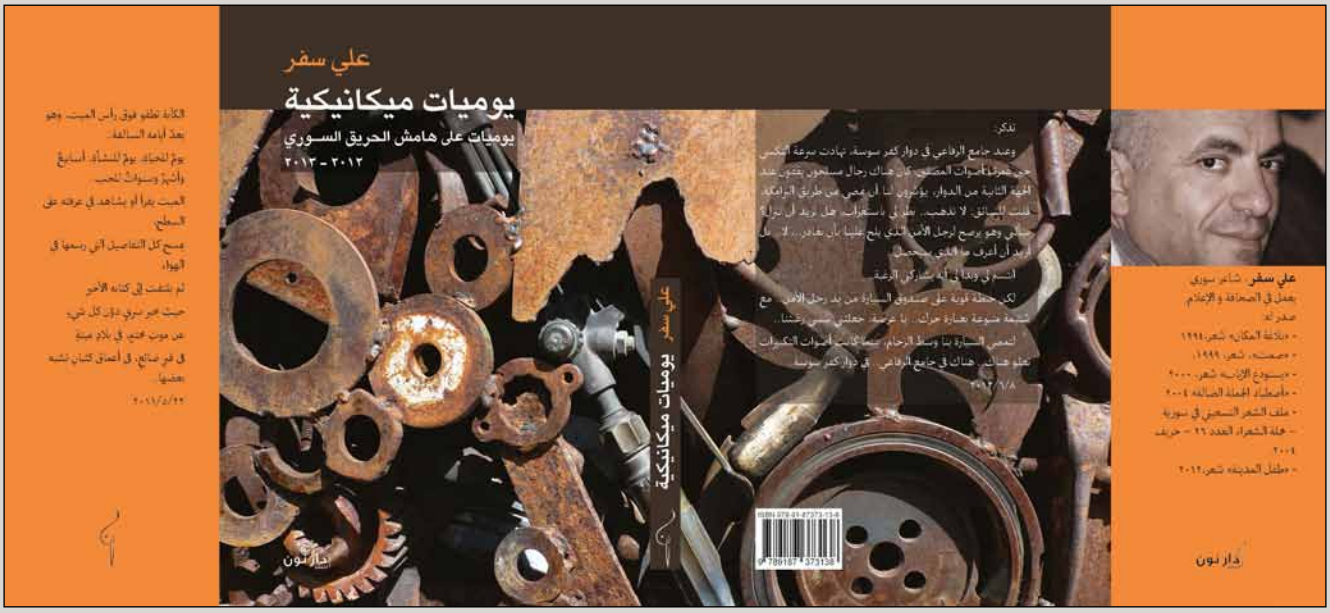

للحصول على نسخة ورقية:
دار نون للنشر ـ الإمارات
للاستفسار: 00962788167378
00962775857731

أو على الإيميل:
noon@dar-noon.com

للحصول على نسخة إلكترونية:
موقع نيل وفرات
/http://www.neelwafurat.com

awarts © 2014 Anwar Al Eissa All Rights Reserved